الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

المساعدات الإماراتية
UAE AID

من أجل السلام والازدهار في العالم

سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة للمساعدات الخارجية

تحديث 2022

المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه"

مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة

"إِنَّ العَونَ وَالمُسَاعَدَاتِ الخَارِجِيَّة هِي إِحْدَى الرَكَائِز الأَسَاسِيَّة لِسِياسَتِنَا الخَارِجِيَّة؛ لأَنَّنَا نُؤمِنُ بِأَنَّهُ لا تُوجَد أَيَّة فَائِدَة حَقِيقِيَّة بِالنِسْبَة إِلَيْنَا مِن الثَروَةِ التي لَدَيْنَا إِلا إِذَا وَصَلَت إِلَى أَيْدِي المُحْتَاجِين أَيْضاً، أَيْنَمَا كَانُوا بِغَض النَظَر عَنْ جِنْسِيَّاتِهِم أَو مُعْتَقَدَاتِهِم."

المقدمة

عملت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ نشأتها في عام 1971، على تقديم المساعدات الخارجية، وتقديم الدعم اللازم وبالشكل غير المشروط لمختلف أنحاء العالم. وذلك بهدف تحقيق الدعم وإحداث النمو الاقتصادي للدول النامية، إضافة إلى توفير الخدمات الأساسية للمجتمعات الفقيرة والنامية، والمراد منها تحسين مستوى الحياة والمعيشة فيها. ولم يتحقق إلا من خلال تضافر الجهود مع الجهات المانحة والمؤسسات الإنسانية والخيرية سواء داخل الدولة، أو من خلال التعاون الفعال مع الشركاء الإقليمين والدوليين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى العاملة في المجالين الإنساني والتنموي. عبر عدد من المشاريع التنموية والإنسانية أو الخيرية، المقدمة للشعوب الأكثر احتياجاً، في الدول النامية أو الفقيرة، أو حتى الدعم الناتج كاستجابة فعالة ومباشرة عن الأزمات والطوارئ والكوارث التي تلحق بأحد الدول هنا أو هناك. أو تلك المستهدفة التخفيف من حدة التداعيات القاسية التي فرضتها جائحة كوفيد- 19.

خلال خمسة عقود هي عمر الإتحاد، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مساعدات خارجية بما يقارب 323.113 مليار درهم (تساوي حوالي 87.97 مليار دولار أمريكي) استفاد منها مليار شخص حول العالم.

وفي سبتمبر 2021، أعلنت حكومة دولة الإمارات" المبادئ العشرة للخمسين عام القادمة، ومنها المبدأ التاسع الذي جاء ليؤكد على التزام دولة الإمارات بالمساعدات الخارجية وبأنها تنطلق من منصة أخلاقية وقيم عالية مشيراً إلى أن **"المساعدات الإنسانية الخارجية لدولة الإمارات هي جزء لا يتجزأ من مسيرتها والتزاماتها الأخلاقية تجاه الشعوب الأقل حظاً"**. بحيث لا يعيق تقديم المساعدات الإنسانية الخارجية أي دين أو عرق أو لون أو حتى ثقافة. وأضاف المبدأ أن **"الاختلاف السياسي مع أي دولة لا يبرر عدم إغاثتها في الكوارث والطوارئ والأزمات"**.

وتهدف سياسة المساعدات الخارجية، إلى بيان أطر الدعم المقدمة إلى الحكومات الشريكة أو إلى المجتمعات الهشة من خلال دفع عجلة النمو والاستدامة، إضافة إلى المساهمة في تحقيق الأهداف ذات الأولوية لتلك الدول، وذلك ضمن إطار خطة أهداف التنمية المستدامة للعام 2030. حيث ستسهم هذه السياسة في توجيه واتساق عمليات التخطيط بين مختلف أصحاب المصالح والأطراف المعنية العاملة في قطاع المساعدات الخارجية الإماراتي، وتوسيع نطاق الشراكات متعددة الأطراف التي تتبناها دولة الإمارات، إلى جانب تحسين أنشطة التعاون والتبادل التجاري مع الدول الشريكة لدولة الإمارات. وتستهدف المساعدات الخارجية الإماراتية الحد من الفقر وتبعاته، وتعزيز خطط السلام والازدهار حول العالم،

وبلا شك، ستقدم دولة الإمارات العربية المتحدة، كل ما يمكن من أوجه الدعم المختلفة، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة، للمؤسسات الوطنية التنموية والإنسانية والخيرية، التي يُكمل عملها ما تقوم به حكومة الإمارات ومؤسساتها في مجال تقديم المساعدات الخارجية وسنعمل على توسيع نطاق شراكاتنا مع المنظمات متعددة الأطراف الفاعلة ذات الصلة. كما سنستكشف فرص إشراك القطاع الخاص، باعتباره من العوامل الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد مر العالم بفترة عصيبة حيث أثرت جائحة كوفيد- 19 وليس فقط في النظام الصحي، بل وبتداعيات اقتصادية واجتماعية بالغة الأثر. ولكن يمكننا القول وبرغم ما مررنا به، بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد ودعت عامها الخمسين بكل ثقة في منظومتها الداخلية، وخططها ومساعيها نحو تقديم الأفضل ليس لشعبها فقط، بل مشاركة العالم الاستجابة للجائحة مقدمين وفي أصعب الفترات وشح الامدادات ما يعين الأشقاء والأصدقاء والمنظمات الدولية من الإمدادات الطبية ومعدات الحماية الشخصية وأجهزة المختبرات والمستشفيات الميدانية واللقاحات، بالإضافة الى الدعم اللوجستي المتواصل الأرضي والجوي الذي فاق المائتين من الرحلات الجوية التي تم تنفيذها بكفاءة عالية رغم صعوبة المهمة وتحدياتها.

وترتبط دولة الإمارات ارتباطًا وثيقًا بدول العالم النامي، حيث تدرك أنها ستصبح أكثر أمنًا وازدهاراً إذا ساد السلام والرخاء ربوع منطقتنا والعالم أجمع. وبما أن دولة الإمارات مركز حيوي في مجالات عدة؛ منها المجالات المالية والتجارية والخدمات اللوجستية في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، فإنّ اقتصادها سينمو إذا استثمرت هذه المناطق إمكانياتها لتصبح القوى الدافعة للنمو العالمي على مدار العقود القليلة المقبلة. إضافة إلى هذا، فإن بدايات دولة الإمارات كدولة نامية وتجربتها تعد نموذجاً يُحتذى به؛ لإبراز مدى التقدم الذي يمكن إحرازه عند وجود قيادة وطنية ذات رؤية حكيمة ومخلصة لمصالح الدولة وسعادة شعبها والاستثمار المخطط له بعناية والعمل الجاد.

وانطلاقا من مئوية الإمارات 2071، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، والتي تشكّل برنامج عمل حكومي طويل الأمد، رسم فيها سموه الخطوط العريضة لبناء إمارات المستقبل، وتجهيز دولة الإمارات للأجيال المقبلة. حيث أكدت في محاورها تعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، وضمان جودة مصادر متنوعة للإيرادات الحكومية، والاستثمار في التعليم وذلك بالتركيز على التكنولوجيا المتقدمة، وبناء منظومة قيم أخلاقية، ورفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وتعزيز التماسك المجتمعي.

وتماشياً مع هذه المعطيات، نحدث سياسة المساعدات الخارجية لتكون انعكاسا للجهود الداخلية والأهداف الخيرية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، بالشكل الذي يتوافق مع سياسة الدولة الخارجية ومجمل رؤاها نحو التنمية المستدامة والاستقرار والازدهار في العالم.

الرؤية

تعزيز السلام والازدهار في العالم.

أهداف المساعدات الخارجية الإماراتية

تحسين حياة المجتمعات الأقل حظًا وتخفيف حدة الفقر فيها: يعتبر هذا هو الهدف الأساسي من المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، والذي يعكس إرادة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان- طيب الله ثراه، في أن تقاسم دولة الإمارات الثروة التي منحها الله إياها مع بقية الشعوب. واليوم، ما زالت هناك العديد من الدول والمجتمعات التي تحتاج للمساعدة في طريقها نحو الازدهار والكرامة، بالإضافة إلى الكثير ممن يحتاج للمساعدات الإنسانية في أوقات الأزمات والطوارئ. وستواصل دولة الإمارات جهودها لدعم الدول والمجتمعات الشقيقة والصديقة.

نشر الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة: وهذه المفاهيم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها، فالحد من الفقر والبطالة وتطوير التنمية البشرية عوامل تساعد على تعزيز الاستقرار ومكافحة التطرف، بينما يعتبر الأمن المادي والاستقرار بدورهما شرطين أساسيين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ولذلك ستعمل دولة الإمارات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى لنشر الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة.

بناء علاقات قوية مع الدول، سواء تلك المتلقية للمساعدات أو الدول المانحة: تعود الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بشكلٍ كبير إلى انفتاحها وترحيبها بجميع الأمم. وستواصل الدولة هذه الجهود لتوسيع شبكة علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية مع دول العالم. ويمكن لمساعداتنا الخارجية أن تدعم هذه الجهود، كما يمكنها أيضا أن تعزز مكانة دولة الإمارات في المجتمع الدولي، باعتبارها مساهماً رئيسيا في مواجهة التحديات العالمية من خلال استضافة الفعاليات الدولية ذات البعد الإنساني والتنموي كاسبوع أبوظبي للاستدامة ومعرض إكسبو دبي 2020.

تشجيع توسع العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول النامية لتعزيز التنمية الاقتصادية في العالم: حيث يساهم النمو الاقتصادي في انتشال الناس من الفقر، واستثمار دولة الإمارات وتجارتها سيساهمان في دعم نمو هذه الدول. وباعتبار دولة الإمارات مركزاً مهماً للتجارة والمال واللوجستيات بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، فإن اقتصاد دولة الإمارات سيستفيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق.

والخلاصة، سيعمل قطاع المساعدات الخارجية الإماراتي على مساعدة المجتمعات للحد من الفقر، ونشر السلام والاستقرار وحماية البيئة. حيث أن حياتنا تتحسن عندما نساعد الآخرين.

المبادئ التوجيهية

دعم حكومات ومجتمعات الدول النامية الشريكة في السعي لتحقيق خططها الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها: نظراً لكوننا دولة نجحت في تنمية نفسها على مدار العقود الخمسة الماضية، فإننا ندرك جيداً أن التطور المستدام لا يمكن أن يتحقق في أي دولة إلا من خلال جهود قيادتها وشعبها، ولا يمكن فرضه من الخارج. ولهذا، فإنّ تقديم مساعداتنا الخارجية يعتمد دائما على "الحاجة" وحفظ كرامة المتضررين من الأزمات والفقر؛ وعلى ما تراه الدولة الشريكة أولوية أو احتياج يخدم أهدافها الإنمائية، وسيظل هذا المنهج سمة مميزة لمساعداتنا.

التعاون مع الجهات المانحة والمنظمات التنموية الأخرى: نحن ملتزمون بالمساهمة الفعّالة في الجهود العالمية لمعالجة القضايا الملحة، وسنعمل على هذا النحو مع الآخرين في مبادرات مشتركة، بما فيه ذلك التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب بشكل يضمن تكاملية الأدوار. وستلتزم دولة الإمارات بتقديم المساعدات الرسمية الإنمائية استناداً للمستهدف الدولي للأمم المتحدة بنسبة 0.7% من الدخل القومي وبشكل سنوي.

الاهتمام بالقضايا المهمَلة والمجتمعات التي لا تحصل على الدعم الكافي: بما أنه لا تحظى جميع القضايا والدول بنفس القدر من الاهتمام، فإن دولة الإمارات ستوجّه جهودها نحو الدول التي تتلقى مساعدات قليلة نسبياً، وأيضاً نحو القطاعات وأهداف التنمية المستدامة والأزمات الإنسانية التي لا تحظى إلا بالقليل من الاهتمام والتمويل.

الاستفادة من السمات والقدرات التي تتفرد أو تتميز بها دولة الإمارات من خلال التركيز على المساعدات الفنية: تتميز دولة الإمارات بخبرة في تطوير وتنويع اقتصادها، كما أن موقعها الجغرافي يضعها على بعد ساعات قليلة من معظم دول العالم النامي. وخلافاً لمعظم الدول المانحة، فإن دولة الإمارات دولة عربية وإسلامية ولها قواسم لغوية وثقافية مشتركة مع معظم دول المنطقة التي تقع فيها الدول النامية. بالإضافة إلى هذا، فنحن رائدون عالمياً في مجالات التجارة والخدمات اللوجستية والمالية والسياحة والطاقة المتجددة والبنية التحتية وفاعلية القطاع العام، ولذا؛ تعد المساعدات الفنية محور رئيسي للمساعدات الخارجية والتعاون الدولي، والتي سيتم من خلالها تقديم عدد من أنواع المساعدات مثل بعثات الخبراء، الدورات التدريبية والمنح الدراسية والبرامج المخصصة.

استخدام منهج الاستدامة: سيتم تصميم برامجنا واستثماراتنا بشكل يخلق آثاراً إيجابية ويتجنب الآثار السلبية على المجتمعات وعلى البيئة.

تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة على المساعدات والتركيز على النتائج: على غرار ما يتم تطبيقه في جميع جوانب العمل الحكومي، ستضع الإمارات أهدافاً لمساعداتها الخارجية وستقيس نتائج هذه المساعدات وآثارها على حياة المستفيدين منها. كما ستطبق حكومة الإمارات نظاماً صارماً للرقابة والتقييم وستدعم الجهات المانحة الإماراتية لتحسين أنظمتها.

الصورة العامة لقطاع المساعدات الخارجية الإماراتي

ضمن مساعي دولة الإمارات تقديم المساعدات الخارجية، فإنها تدرج عدداً من البرامج، بحيث يتطابق تنفيذها مع أفضل الممارسات الدولية، بحيث تخصص الدولة، مواردها لتخدم ست فئات رئيسية هي: الشراكات القُطرية الثنائية، والبرامج الخاصة بقضايا عالمية، والمساعدات الإنسانية، ودعم إعادة الاستقرار، وإشراك القطاع الخاص والشركاء في قطاع المساعدات (الجهات المانحة والمؤسسات الإنسانية والخيرية الإماراتية والمنظمات الدولية متعددة الأطراف)، والتعاون الفني.

سيُخصص الجزء الأكبر من المساعدات الإماراتية للشراكات القُطرية الثنائية بغرض التنمية، والمصممة خصيصاً لتسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لكل دولة نامية شريكة ولتُنفذ بالتعاون الوثيق مع حكومتها وبالتنسيق مع الجهات والمؤسسات المانحة أيضاً.

ستعمل دولة الإمارات على تصميم برامج للمساعدات تمتد لعدة سنوات، خصوصاً في الدول والأقاليم ذات الأولوية. بينما ستتبع دولة الإمارات استراتيجيات خاصة عند إقامة علاقات الشراكة في الدول الهشة التي تعاني من الصراعات، وستعمل على بناء جسور للتجارة والاستثمار.

كما ستؤسس الإمارات سبعة برامج عالمية متخصصة في مجالات: البنية التحتية، تمكين وحماية النساء والفتيات، التعليم، الصحة، مجابهة التغير المناخي، الأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وستستفيد هذه البرامج، من خبرات الدولة في المجالات ذات الأولوية الحالية للمساعدات الخارجية الإماراتية. وتمثل جميع هذه المجالات السبعة قضايا تنموية عالمية مُلحة كما ستسهم هذه البرامج في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ستمثل المساعدات الإنسانية جزءاً مهماً من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية، وستهدف دولة الإمارات لتعزيز دورها الرائد كمركز للمساعدات الإنسانية في المنطقة وخارجها. وتسهم دولة الإمارات حالياً مساهمةً كبيرة في

الاستجابة للأزمات الإنسانية، ونحن نخطط للتوسع في هذه الجهود مع اهتمام خاص بالأزمات المهملة أو "المنسية". وقد أصبحت "المدينة العالمية للخدمات الإنسانية" في دبي أكبر مركز لمواد المساعدات الإنسانية على مستوى العالم.

تسهم جهود الاستقرار التي تبذلها دولة الإمارات في مساعدة الدول المنكوبة بالصراعات في الخروج من حالات الأزمات الحرجة وأعمال العنف واسعة النطاق إلى أوضاع أكثر استقراراً. وتشمل جهود الاستقرار التي تبذلها الدولة القيام بالأعمال والجهود المدنية التي توفر للشعوب الأساسيات المطلوبة للمعيشة، واستعادة القدرة على تقديم الخدمات الأساسية. كما تشمل عمليات استعادة الاستقرار التي تنفذها دولة الإمارات تلك المنفذة خلال المراحل الانتقالية لفترة ما بعد الصراعات، والتي تمهد السبيل أمام تنفيذ تدابير التعافي طويلة الأجل. مع ملاحظة أن عمليات دعم إعادة الاستقرار في الدول المنكوبة بالصراعات تتألف من منهج حكومي مشترك، محلي ودولي، وتتطلب تعاون وثيق بين الأطراف التنموية، والدبلوماسية، والأمنية، والقضائية.

سيبحث قطاع المساعدات الخارجية الإماراتي عن فرص للعمل مع القطاع الخاص وبالأخص مع الشركات الخاصة العاملة في دولة الإمارات وتشجيعها على التجارة والاستثمار في الدول النامية ودعم برنامج القيمة المضافة. لهذا، سنوفر الدعم اللازم للشركات الخاصة العاملة في دولة الإمارات على تجاوز العقبات التجارية التي تعترضها، إما عن طريق التمويل، أو تقديم ضمانات للتجارة والاستثمار، بما يحقق تأثير إيجابي على مجتمعات الدول المعنية. كما ستعقد دولة الإمارات شراكات مع المنظمات الدولية متعددة الأطراف الفاعلة وذات الصلة. إضافة إلى ذلك، سنعقد شراكات استراتيجية مع عدد من المنظمات الدولية متعددة الأطراف المعنية بالمساعدات الخارجية الإماراتية والتي تتمتع بسجل حافل من الإنجازات.

تسعى دولة الإمارات من خلال أنشطة التعاون الفني على مشاركة المعارف والخبرات التي اكتسبتها على مدى مسيرتها التنموية مع الدول الشريكة. حيث اكتسبت الدولة على مدى العقود الخمسة الماضية ثروة معرفية وخبرات متراكمة ثمينة، بإمكان الدول الشريكة استغلالها والاستفادة منها. ولهذا ستشكل البرامج المنبثقة منها دوراً فعالاً في سياسة المساعدات الخارجية وما يرتبط بها من أنشطة خاصة بمجال التعاون الدولي، وذلك من أجل مساعدة شركائنا في التنمية من خلال تقديم مجموعة متنوعة من أشكال الدعم تشمل إرسال بعثات الخبراء، وعقد الدورات التدريبية، وتصميم البرامج المُخصصة، والزيارات البحثية.

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات وأهداف التنمية المستدامة ومبادئها

في سبتمبر 2015، اجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة من أجل تحديد أهداف التنمية المستدامة، والتي تعد بمثابة برنامج للحد من الفقر، وتحسين حياة الناس، ووضع العالم على مسار مستدام، والعمل على تحقيق ذلك بحلول عام 2030 وقد قدّمت دولة الإمارات إسهامات بارزة خلال المناقشات التي أدت إلى صياغة وتحديد أهداف التنمية المستدامة، وكان سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي عضواً في الفريق الرفيع المستوى التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الاستدامة العالمية. بالإضافة لذلك، فقد كانت دولة الإمارات عضواً في فريق العمل المفتوح التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تولى صياغة أهداف التنمية المستدامة.

وستسهم سياسة المساعدات الخارجية الإماراتية في المساعي العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بحيث من المتوقع أن تسهم مساعداتنا في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشكلٍ خاص على إحدى عشر هدف، كما هو موضح أدناه.

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

تحقيق التوازن بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات.

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوق بها والمستدامة.

تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وستسعى دولة الإمارات إلى اتباع المبادئ الدولية وتطبيق أفضل الممارسات عند تنفيذ برامج المساعدات الخارجية، حيث أننا نؤيد أهداف منتدى الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعّال. ستكون "الصفقة الجديدة للمشاركة في الدول الهشة" مرشداً لعملنا في الدول الضعيفة أو المتأثرة بالصراع، وعليه ستلتزم المساعدات الإنسانية الإماراتية بالمبادئ والممارسات الجيدة للتبرع الإنساني.

الشراكات من أجل التنمية

نهج الشراكات الثنائية

تتمثل الشراكات الثنائية بغرض التنمية في برامج شاملة للمساعدات الخارجية يتم تنفيذها بالتعاون بين دولة الإمارات والدول النامية الشريكة، وذلك في ضوء استراتيجيات قُطرية من شأنها أن تسهم في تحقيق الأولويات التنموية الوطنية وتُنفذ بالتعاون مع الحكومة والشركاء الآخرين المعنيين. وسيمكّن تركيز الجهود على الدول المختارة من تنفيذ برامج واسعة النطاق ذات تمويل أكبر، وموارد بشرية ذات خبرات عالية لكل دولة. كما أن هذا النهج سيساعد حكومات الدول النامية التي تمتلك قدرات محدودة على تنسيق أنشطة المانحين، وهذه الدول غالباً ما تُفضل أن تكون علاقاتها مع عدد محدود من المانحين. فحالياً تقدم دولة الإمارات مساعدات لعدة دول في صورة برامج قُطرية متعددة السنوات، وستستمر على هذا النحو في المستقبل من خلال الشراكات الثنائية بغرض التنمية استناداً إلى خبراتها في هذا المجال.

سوف تُقدم دولة الإمارات دعماً متواصلاً ومتوقعاً للدول النامية الشريكة، حيث سيتم صياغة استراتيجيات قُطرية متعددة السنوات تسترشد بمبادئ فعالية التنمية المنصوص عليها في إعلان باريس بشأن فعالية المساعدات والتي يدعو لها أيضاً منتدى الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال.

سيتم تصميم الشراكات الثنائية لكل دولة نامية شريكة وفقاً لأولوياتها التنموية. وفي إطار ذلك، سيتم تحديد قطاعات المساعدات، وأنواع المساعدات التي تحتاجها الدولة الشريكة، والشركاء الرئيسيين ومؤشرات الأداء. وهناك عدة عوامل ستساهم في صياغة الاستراتيجية الخاصة بكل دولة، من بينهاالقضايا ذات الأولوية المدرجة ضمن خطط التنمية الوطنية، والتحليلات الخارجية لعوائق التنمية في هذه الدول، وقدرات دولة الإمارات الأنسب لاحتياجات الدولة، بالإضافة إلى مستوى هشاشة الدولة وفعالية حكومتها. سيتم إعداد الاستراتيجيات القُطرية بالاشتراك مع حكومة الدولة النامية الشريكة وستضم آراء المجتمع المدني والجهات المانحة الأخرى. وستُناقش الاستراتيجيات وتُعتمد من طرف آليات اتخاذ القرار الوطنية المختصة الأخرى، على أن تشمل هذه الاستراتيجيات خارطة طريق للنجاح، وأنظمة لتقييم التقدم المُحرَز في البرامج وتعديلها حسب الضرورة حتى تكون المساعدات الخارجية لدولة الإمارات أكثر فعالية بمرور الوقت.

ستتخذ المساعدات الخارجية شكل المعونات في جميع الدول النامية الشريكة، كما ستقيم الإمارات أيضاً "جسوراً تجارية واستثمارية" لتشجيع التجارة والاستثمار مع الدول النامية الشريكة التي يتوفر لها أكبر قدر من مقومات ممارسة النشاط الاقتصادي بما يساهم في تنمية الدولة. فجميع الدول تقريباً التي حققت زيادات كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الخمسين سنة الماضية قامت بذلك من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي، ولذلك ستشمل الشراكات الثنائية بغرض التنمية إقامة "جسور تجارية واستثمارية" بين دولة الإمارات والدول الشريكة المعنية، وسيتم ذلك من خلال حزمة من الإجراءات من بينها؛ منع الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية الاستثمار، وبناء القدرات لمساعدة الدول الشريكة على تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم لإصلاح القواعد التجارية والجمركية، وتنظيم البعثات التجارية والاستثمارية.

العديد من الدول النامية الشريكة لدولة الإمارات هي دول هشة وتعاني من صراعات، فلذلك سنتبع ممارسات معينة في تلك البلدان. ومن خصائص هذه الدول وجود حكومات غير فعّالة وانهيار النظام الاقتصادي والنظم القانونية وتفشي الفساد والعنف، مما يؤدي إلى تراجع عجلة التنمية وتقويض الآثار الإيجابية للتقدم المحرز، ويقف عائقا أمام نجاح المساعدات الحالية والمستقبلية ولذلك ستكون المساعدات الفنية خصوصاً تلك المعنية ببناء القدرات ورفع كفاءة الأداء الحكومي منضمن خيارات المساعدات االإماراتية. كما يجب أن تأخذ البرامج الإنمائية في الدول الهشة بعين الاعتبار تحليل السياق الوطني من خلال تقييم مستوى هشاشة الدول. وعلاوة على ذلك، ينبغي تصميم الأنشطة في جميع القطاعات بطريقة تعزز فعالية المؤسسات وتخفف من حدة الصراع، كما ينبغي التأكد من أن هذه الأنشطة لا تتسبب في جعل الأوضاع الهشة أكثر سوءاً.

تنفيذ الشراكات الثنائية

سيتم تنفيذ الشراكات الثنائية عن طريق فرق عمل معظمها في الدول النامية الشريكة. من الضروري أن يكون لدى دولة الإمارات فريق ميداني متخصص في الدولة النامية الشريكة لتنسيق وتطبيق الاستراتيجية القُطرية وضمان استدامة التعاون بين كلٍ من الحكومة والمجتمعات والجهات المانحة الأخرى.

ستعمل دولة الإمارات بشكل وثيق مع الحكومة المحلية للدولة الشريكة ومع الجهات المانحة الأخرى والجهات المحلية الفاعلة متى كانت هذه الشراكات تسهم في تعزيز كفاءة وفعالية تصميم البرامج التنموية الإماراتية. ومن بين شركاء التنفيذ المحتملين: السلطات المحلية والبلدية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، والصناديق التنموية متعددة الأطراف. كما ستنضم دولة الإمارات لآليات التنسيق بين الجهات المانحة حيثما توجد، وستسعى لتكامل جهودها مع جهود المانحين الآخرين.

اختيار الدول الشريكة

باعتبار دولة الإمارات أحد المانحين الفاعلين على الساحة الدولية، ستمتد برامج المساعدات الإماراتية امتداداً جغرافياً واسع المجال من خلال برامجها الخاصة بالقضايا العالمية، ومساعداتها الإنسانية، ودعمها المقدم للمنظمات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى المشاركة المقدمة من القطاع الخاص. وفي سعيها للحد من انقسام وتشتت المساعدات، جعلت دولة الإمارات أولوية برامجها القُطرية وفقاً للمجموعات التالية:

تقع معظم برامجنا القُطرية في الشرق الأوسط والعالم العربي. فرفاهية دول هذه المنطقة، ورفاهية جميع مواطنيها تعد من أهم أولويات السياسة الخارجية لدولة الإمارات. فمنطقة الشرق الأوسط والعالم العربي تعتبر مهملة نسبياً من قبل الجهات المانحة الأخرى، بينما تتمع دولة الإمارات بقواسم لغوية وثقافية مشتركة مع معظم دول المنطقة. بالإضافة إلى ذلك وكون الإمارات حاضنة اقتصادية للمنطقة، سوف يعود النفع عليها عندما يصبح جيرانها أكثر ازدهاراً. فالتنمية والرخاء سيؤديان إلى تقوية الدول الهشة أو غير المستقرة في المنطقة، مما سيعزز أمن دولة الإمارات. ولذا، فإننا سنوجه الكثير من جهودنا في المنطقة إلى الدول والمجتمعات التي تحتاج وبشدة إلى مساعدات تنموية والتي لا تفي باحتياجاتها الجهات المانحة الأخرى بشكل كامل.

وكجهة مانحة عالمية، سوف تكون دولة الإمارات شريكاً مع عدد مختار من الدول خارج منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، خصوصاً في قارتي أفريقيا وآسيا علماً بأن هاتين القارتين ظلتا من ضمن مركز إهتمام المساعدات الإماراتية الخارجية ونالتا ما يفوق 80 في المائة من جملة المساعدات الخارجية للدولة خلال فترة سياسة المساعدات الخارجية الأخيرة 2017-2021. شملت المساعدات الخارجية للدولة أيضاً اهتماماً بالغاً بالدول الجزرية في المحيط الهادئ وبحر الكاريبي. وستضم هذه المجموعة مزيجاً من الدول الأقل نمواً والدول المهملة من طرف الجهات المانحة الأخرى، وكذلك الدول التي لها روابط دبلوماسية أو اقتصادية مع دولة الإمارات. وسيتم اختيار ترتيب هذه الدول، بناءً على مستوى الفقر واحتياجات التنمية البشرية وفاعلية الحكومة الشريكة ودرجة الصلة بالإمارات وكذلك إمكانية إقامة تعاون اقتصادي مع البلد المعني لتشمل عملية الاختيار مجموعة متنوعة جغرافياً من الدول في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا.

ستختار دولة الإمارات عدداً من "الدول المهمَلة" وستؤسس معها شراكات بغرض التنمية. "الدول المهمَلة" هي عبارة عن مجموعة من الدول الأقل نمواً التي لا تحصل على نصيبٍ عادل من المساعدات ثنائية الأطراف، وفقاً للمعايير القياسية لمقارنة الاحتياجات ومستوى الأداء بكيفية استخدام المساعدات. وقد نتج عن المنتديين رفيعيّ المستوى حول فاعلية المساعدات في كل من أكرا (2008) وبوسان (2011) إعلان التزامات من قِبل الجهات المانحة للمساعدات من أجل "معالجة مشكلة الدول التي لا تحصل على قدرٍ كافٍ من المساعدات". فبمساعدة الدول المهمَلة سنلعب دوراً ريادياً في مساعدة المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته.

نهج الشراكات الثلاثية والشراكات متعددة الأطراف

بالإضافة الى نهج الشراكات الثنائية المذكور أعلاه، فقد أثبتت التجربة العملية فعالية وجدوى نهج الشراكات الثلاثية حين تشارك دولة الإمارات مع إحدى الدول المانحة في تصميم ودعم وتنفيذ برامج للتنمية أو لإعادة الإعمار والاستقرار والمساعدات الإنسانية في واحدة من الدول المختارة.

كذلك الأمر مع الشراكات متعددة الأطراف، التي تقوم على دعم دولة معينة أو قضية معينة في عدد كبير من دول العالم. فمن خلال مثل هذه الشراكات، قدمت دولة الإمارات مساهمات مقدرة لدعم برامج الاستقرار في العراق وفي سوريا، وفي دعم الشراكة العالمية من أجل التعليم ودعم مبادرة تمويل رائدات الأعمال ودعم التحالف الدولي للقاحات والصندوق العالمي...الخ. في معظم هذه الشراكات لم تكن دولة الإمارات ممولاً فقط، بل مشاركاً في مؤسسات حوكمة هذه المبادرات أو مجالس إداراتها أو في أحد مجموعات العمل الخاصة بها.

سنستمر في مراعاة خيارات الشراكات الثلاثية والشراكات متعددة الأطراف لدعم الدول المختارة أو القضايا ذات الأولوية، متى ما وجدنا أن هذا النهج يوفر التنسيق والكفاءة والفاعلية والاستخدام الأفضل للموارد في تقديم المساعدات.

البرامج الخاصة بالقضايا العالمية

سبعة برامج خاصة بقضايا عالمية

ستقدم دولة الإمارات مساعدات على الصعيد العالمي -لا تقتصر فقط على الدول النامية الشريكة ذات الأولوية في سبعة مجالات هي: البنية التحتية، تمكين وحماية النساء والفتيات، والصحة، والتعليم، مجابهة التغير المناخي، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد اُختيرت هذه السبعة مجالات لأننا نرى أن دولة الإمارات تتمتع فيها بقدرات فريدة أو تستطيع من خلالها تلبية احتياجات مهمة للدول النامية، أو تُسهم على نحو كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً في فترة وعالم ما بعد كوفيد- 19.

وبينما تمثل هذه المجالات درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لبعض الدول، إلا أن الشراكات الثنائية قد تسهم كذلك في معالجة مشكلات أخرى، على سبيل المثال: الحصول على المياه، والبنية التحتية وفاعلية الحكومة، والحد من البطالة وغيرها، وذلك تبعاً لاحتياجات كل دولة شريكة.

البنية التحتية

على صعيد البنية التحتية، تتمتع الدولة بخبرات محلية ودولية في مجال تطوير بنية تحتية عالمية المستوى. فعلى مدى خمسة عقود فقط، تمكنت دولة الإمارات من بناء أحدث منظومات البنى التحتية في مجال النقل؛ مثل شبكة الطرق السريعة الوطنية ومحاور الربط العالمية التي تشمل مطارات وموانئ عالمية المستوى. كما تعمل دولة الإمارات على ضمان التنمية المستدامة وحماية البيئة، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

واستناداً لتقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في سويسرا حققت دولة الإمارات المراكز التنافسية في عدة مؤشرات ومحاور في بنيتها التحتية. فاحتلت المركز السابع عالمياً في مؤشر جودة الطرق، وذات المركز في مؤشر كفاءة خدمات النقل الجوي، والمركز الثاني عشر في محور البنية التحتية. وهي بذلك وفقا للتقرير حققت المركز الأول إقليمياً، والمركز الخامس والعشرون عالمياً محافظة بذلك على صدارتها ضمن أفضل 25 اقتصادا تنافسياً في العالم. لذلك وبحسب خبراتها الممتدة في البنية التحتية، ستتوافق البرامج الموضوعة في ذات الشأن مع أهداف التنمية المستدامة، وستضم في جوهرها العناصر التالية:

- **التوسع في مشاريع النقل والبنية التحتية الحضرية:** سنركز بشكل خاص على مشاريع البنية التحتية التي تسهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام ومشاريع الطاقة المتجددة في الدول النامية.
- **المشاركة في الصناديق والبنوك التنموية الدولية:** مثل البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والبنك الأفريقي للتنمية وتنفيذ استثمارات مشتركة معهم في مشاريع البنية التحتية الأساسية ذات الأهمية.
- **المساعدات الفنية:** مشاركة خبرات وتجارب دولة الإمارات وتوفير المساعدات الفنية.

تمكين وحماية النساء والفتيات

تؤمن دولة الإمارات بأن النساء والفتيات هن من عوامل التغيير الأساسية، كما أنهنّ يتمتعن بالقدرة على إحداث تحولات جوهرية على مستوى أسرهنّ والمجتمع واقتصاده. ونحن نؤمن بأن تلك هي الطريقة المُثلى للقضاء على الفقر وبناء عالم أكثر سلماً وشمولية وازدهاراً، يحرص على تضمين الجميع وعدم ترك أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية. ولا تعتبر دولة الإمارات المساعدات التنموية والمواضيع المتعلقة بالقضاء على الفقر وتمكين النساء والفتيات مجرد مجال للنقاش بين المختصين من فنيين ومهندسين، ولا مثار جدل حول الشؤون المالية. بل هي ضرورة وحتمية سياسية يجب دعمها ومناصرتها على أعلى مستوى.

حققت المرأة الإماراتية نجاحات هائلة على مدار الأعوام الخمسين الماضية، وذلك بفضل القيادة الحكيمة للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان- طيب الله ثراه، مؤسس دولة الإمارات، وسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، أم الإمارات، والتي أسست الاتحاد النسائي في عام 1975، ليكون الممثل الرسمي للمرأة الإماراتية. وقد كانت دولة الإمارات أول دولة عربية تنجح في سد الفجوة في التعليم بين الجنسين. فالمرأة الإماراتية اليوم تتوفر لها فرص الحصول على التعليم فأصبحت عنصراً يحظى بالتقدير في القوى العاملة للدولة.

وفي العام 2015 تم تأسيس مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، والذي يهدف إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في كافة قطاعات الدولة، من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة للمشاركة في عملية التنمية المستدامة، وتحقيق رؤية الدولة والتأثير محلياً وإقليمياً ودولياً في ملف التوازن بين الجنسين.

تؤكد دراسة أجراها صندوق النقد الدولي في العام 2018 حول مشاركة المرأة في سوق العمل أن نفاذ المرأة إلى التعليم وسوق العمل لهما تأثير إيجابي كبير على مستوى النمو الاقتصادي، حيث أن تمكينها ومساواتها بالرجل يعتبر عنصراً مهماً لزيادة مستويات الانتاج والإنتاجية، وعاملاً مساعداً على خفض التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى المستوى العالمي، من شأن القضاء على عدم المساواة بين الرجل والمرأة أن يسهم في زيادة الناتج المحل الإجمالي العالمي بما يتراوح بين 12-28 ترليون دولار وبحلول عام 2025 يمتد هذا الأثر إلى كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء. وينظر إلى التمكين الاقتصادي للمرأة كعامل أساسي مساعد على تمكين البلدان المتقدمة من التخفيف من تأثير شيخوخة السكان على سوق العمل.

وحسب برنامج العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، فإن نسبة مشاركة المرأة حاليا في القوى العاملة في الدول الأعضاء في المنظمة تناهز 45% في حين يبلغ المتوسط العالمي حالياً 60% وبذلك، ينبغي للدول الأعضاء في المنظمة، لحلول وبحلول عام 2025 تحقيق المعدل العالمي من خلال زيادة متوسط مشاركة المرأة في القوى العاملة نسبة 15%. حيث أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى مستويات مماثلة لمشاركة الذكور ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% في الولايات المتحدة الأمريكية و9% في اليابان وزيادته في بعض البلدان العربية مثل الإمارات ومصر بنسبة 12% و34 على التوالي... "

يُعد العنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما العنف الجنساني، أشد أنواع الانتهاك لحقوق المرأة، ولا زال منتشراً، وخاصة في ظل انتشار حالات الصراع. وقد صرح سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2013 قائلاً "لم نعد نستطيع قبول أن تصبح مثل هذه الجرائم هي النتيجة الحتمية للصراعات في القرن الحادي والعشرين". كما أطلقت سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي، قرينة حاكم الشارقة، حملة "القلب الكبير" ومؤتمر الاستثمار في المستقبل"، وقد نجح كلاهما في التوعية بالعنف ضد اللاجئين من النساء والأطفال. وبحسب حملة "**لون العالم برتقاليا**" - حيث تأتي الحملة من خلال نبذ العنف الموجه إلى النساء والفتيات، حيث اعتبرته الحملة الجائحة المستترة، وذلك من خلال بناء عالم أفضل يتسم بالممارسات الطبيعية التي لا يستقيم العنف معها، من خلال تماسك أركان أساسية مثل التعليم والعدالة والصحة والقطاعات الاجتماعية الأخرى وقطاعات الشرطة وما يماثلها وبالتأكيد من التمويل المالي الكافي.

في عام 2018، أطلقت دولة الإمارات سياسة 100% للمرأة، والتي ستلتزم من خلال برامج المساعدات الخارجية بتوجيه ما يصل إلى مائة في المائة لاستهداف أو دمج قضايا تحقيق التوازن بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ضمن أنشطتها والتعاون مع الدول الشريكة والمنظمات الدولية ومتعددة الأطراف.

وخلال الفترة 2017-2020، قدمت دولة الإمارات 6.02 مليار درهم لبرامج ومشروعات تمكين وحماية النساء والفتيات تساوي حوالي 6.8% من جملة المساعدات الخارجية للدولة.

وستحرص دولة الإمارات على ضمان دمج قضايا النساء ضمن المواضيع ذات الأولوية لسياسة المساعدات الخارجية، إلى جانب

الحرص على مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال دمج قضايا التوازن بين الجنسين والتمكين والحماية ضمن أولويات برامج ومشاريع المساعدات الخارجية الإماراتية. وبشكل أكثر تحديداً، ستسهم آراء النساء ومراعاة اهتماماتهن واحتياجاتهن بقدرٍ أكبر في سعي دولة الإمارات لتحقيق أهدافها المتمثلة في:

- **المساواة:** إزالة العقبات التي تعرقل مسيرة النساء والفتيات والتوازن بين الجنسين، بما في ذلك تيسير فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.
- **التمكين:** تمكين النساء والفتيات على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- **الحماية:** توفير الحماية للنساء والفتيات ضد أشكال العنف، بما فيها العنف الجنساني في حالات الصراعات وتوفير الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي لضحايا العنف.
- **المساعدات الفنية:** مشاركة خبرات وتجارب دولة الإمارات وتوفير المساعدات الفنية.

ومن أهم برامج التمويل لدولة الإمارات لدعم الازدهار والتنمية الاقتصادية المستدامة كانت من خلال" مبادرة تمويل رائدات الأعمال "(We-Fi)، وهي شراكة تعاونية بين الحكومات وبنوك التنمية متعددة الأطراف وآخرين من أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص، تديرها مجموعة البنك الدولي نيابة عن المانحين.

توفر" **مبادرة تمويل رائدات الأعمال**" الدعم والمساندة للنساء من رائدات الأعمال من خلال تعزيز قدرتهن في الحصول على المنتجات والخدمات المالية، وبناء قدراتهن، وتوسيع شبكات التواصل، وتوفير التوجيه والإرشاد، إضافة إلى إتاحة الفرصة لإقامة جسور التواصل والدخول للأسواق المحلية والعالمية. كما تساعد المبادرة الحكومات في إيجاد وخلق بيئات داعمة للنساء لممارسة الأعمال. وتسعى "**مبادرة تمويل رائدات الأعمال**" إلى معالجة المشكلات المتعلقة بالقيود المالية وغير المالية التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تملكها أو تديرها نساء في الدول النامية.

وفي مجال حماية النساء والفتيات فقد شاركت دولة الامارات في استضافة **مؤتمر القضاء على العنف الجنساني ضد** النساء خلال الأزمات الإنسانية، والذي عقد في أوسلو بالنرويج في العام 2019. قامت الدولة بعدها بدعم برامج حماية النساء والفتيات في العديد من الدول عبر شراكات مع المنظمات الدولية.

أيضاً ومع بداية العام 2022 ولعامين متتاليين، أصبحت دولة الإمارات عضواً في مجلس الأمن التابع للأُمم المتحِدة. وتسعى من خلال هذه العضوية الهامة الى المساهمة في تحقيق عدد من الأولويات منها مواصلة دعم تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن.

التعليم

يعد "التعليم الجيد" الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويهدف ذلك لضمان تأمين التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع.

خلال الفترة 2017-2020 قدمت دولة الامارات مساعدات خارجية لقطاع التعليم تساوي 2.61 مليار درهم تمثل حوالي 3% من جملة المساعدات الخارجية لتلك الفترة.

دعمت دولة الإمارات قطاع التعليم عبر شراكات وعلاقات متعددة الأطراف مع جهات ومنظمات دولية. وعلى سبيل المثال مع الشراكة العالمية من أجل التعليم Global Partnership For Education وهي صندوق متعدد الأطراف يديره البنك الدولي، وتلعب مؤسسات إماراتية مثل دبي العطاء دوراً هاماً في هذه الشراكات.

قامت دولة الإمارات خلال السنوات الماضية ايضاً بدعم برامج التعليم في حالات الطوارئ ومن ضمن دعمها المقدم للمساعدات الإنسانية ولبرامج إعادة الإعمار بعد الكوارث عملت خلالها عبر شراكات مع العديد نت المنظمات الدولة مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف).

تعمل دولة الإمارات على أن يكون دعمها لقطاع التعليم يهدف الى جعل التعليم جيد النوعية وشاملاً بحيث يتم توفير فرص التعليم للبنات والأولاد وللأطفال من أصحاب الهمم (ذوي الإعاقة) واللاجئين والنازحين والمعرضين للتهميش نتيجة العرق أو الدين أو اللون أو الوضع الاقتصادي أو خلافه.

تحرص دولة الإمارات في برامج التعليم التي تدعمها على أن تكون الصحة والتغذية والحماية والمياه والنظافة العامة مدموجة في برامج التعليم من أجل تحقيق فائدة أعم للأطفال والشباب المستهدفين.

يشمل دعم دولة الإمارات لقطاع التعليم التالي:

- التعليم العام الابتدائي والثانوي النظامي.
- التعليم الفني والمهني للشباب.
- التعليم العالي وتوفير المنح الدراسية.
- مشاركة خبرات وتجارب دولة الإمارات وتوفير المساعدات الفنية.

الصحة

يعد محور الصحة من المحاور ذات الأولوية في سياسة المساعدات الخارجية الإماراتية، حيث تعد "الصحة الجيدة والرفاه" الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وخطة 2030. فمنذ عام 1990، واستنادا إلى تقرير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية شهدت وفيات الأطفال انخفاضاً بنسبة 50 في المائة، عالمياً. كما انخفضت وفيات الأمهات بنسبة 45 في المائة في جميع أنحاء العالم. وبين عامي 2000 و2013، تم إنقاذ أكثر من 6.2 مليون شخص من الملاريا، وانخفضت الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنسبة 30 في المائة. في عام 1988 اعتمدت جمعية الصحة العالمية قرار استئصال شلل الأطفال في جميع أنحاء العالم. ومنذ ذلك الحين، انخفض عدد حالات شلل الأطفال بنسبة تفوق 99%. ولكن حسب منظمة الصحة العالمية فإن 20% من سكان العالم ما زالوا يعيشون في مناطق متأثرة بشلل الأطفال مثل باكستان وأفغانستان.

وعلى الرغم من هذا التقدم الهائل، ومن ذات التقرير، لا يزال أكثر من 6 ملايين طفل يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة في كل عام. ويموت آلاف الأطفال كل يوم من أمراض يمكن الوقاية منها مثل الحصبة والسل. وتموت كل يوم أيضاً مئات النساء أثناء الحمل أو جراء المضاعفات الناتجة عن الولادة. سواء في المناطق الريفية، أو تلك التي لا يتواجد بها أبسط الاحتياجات الأساسية، حيث أنه لا تتم سوى 56 في المائة من الولادات على يد مهنيين متخصصين. كما يمثل الإيدز اليوم السبب الرئيسي للوفاة بين المراهقين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي لا تزال تعاني بشدة بسبب انتشار وباء فيروس نقص المناعة المكتسبة. كل هذه الوفيات من الممكن تجنبها عن طريق الوقاية والعلاج، والتعليم، وحملات التحصين، والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

أيضاً في المنطقة العربية ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وذلك من 58.5 سنة في عام 1980 إلى 70.6 سنة في عام 2015. كما انخفضت وفيات الأطفال، بشكل ملحوظ من 131 لكل 1000 ولادة حية في عام 1980 وإلى 36.8 لكل 1000 في عام 2015، وهو ما يعزى جزئياً إلى التقدم الذي أحرزته العديد من البلدان العربية في زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والى مرافق الصرف الصحي المحسنة بشكل عام.

وبحسب المعطيات أعلاه، قدمت دولة الإمارات مساعدات مقدرة في مجال الصحة شملت دعم توفير اللقاحات لشلل الأطفال وبناء المستشفيات ومكافحة الأمراض الاستوائية المهملة وذلك عبر شراكات بناءة مثل منظمة الصحة العالمية ومؤسسة بل وملينداً غيتس والصندوق العالمي Global Fund والتحالف الدولي للقاحات (GAVI)، وقادها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد بن زايد آل

نهيان ولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. كما أسهم المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان في تقديم أكثر من 508 مليون جرعة تطعيم ضد مرض شلل الأطفال بين عامي 2014 و2020، استفاد منها أكثر من 86 مليون طفل.

كان لظهور جائحة كوفيد- 19 الأثر البالغ ليس فقط على حياة الناس وعلى النظام الصحي بل امتد أثرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. حتى الان ورغم البدء في توفير اللقاحات والتوسع في فحص كورونا والمجهودات المبذولة لدعم الأنظمة الصحية، إلا إن العالم لم يتعافى بعد من آثار الجائحة. هناك أيضاً تفاوت كبير في مدى الوصول إلى اللقاحات بين الدول والمجتمعات والقارات.

كانت دولة الإمارات سباقة في دعم الاستجابة الدولية لجائحة كوفيد- 19 مقدمة مساعدات لأكثر من 135 دولة في العالم، حيث قدمت مساعدات شملت معدات السلامة الشخصية واللقاحات والأدوية والأجهزة الطبية بالإضافة الى تركيب المستشفيات الميدانية في عدد من الدول. وكان الدعم اللوجستي جزءاً هاما من دعم دولة الامارات للاستجابة العالمية وتم إنشاء مراكز لوجستية في أبو ظبي ودبي عبر شراكات استراتيجية بين قطاعات الطيران والموانئ وغيرها والاستفادة من خدمات المدينة الإنسانية العالمية وتم أيضاً البدء في إنتاج لقاحات كوفيد- 19 في دولة الإمارات.

وتلتزم أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على "أوبئة السل والملاريا والإيدز والأمراض السارية الأخرى وذلك بحلول عام 2030. ويشمل السعي لتحقيق هذا الهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتوفير سبل الحصول على الأدوية واللقاحات الآمنة بأسعار معقولة للجميع. كما يعد دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات جزءا أساسيا من هذه السعي أيضا.

قدمت دولة الامارات مساعدات خارجية لدعم قطاع الصحة خلال الفترة 2017-2020 بقيمة 6.03 مليار درهم تمثل حوالي 6.8% من جملة مساعدات الدولة الخارجية لتلك الفترة.

ستركز دولة الامارات في دعمها لقطاع الصحة على:

- دعم الوقاية من الأمراض والأوبئة وتوفير اللقاحات.
- توفير الأدوية والمواد الطبية.
- مكافحة الأمراض الاستوائية المهملة.
- دعم الأنظمة الصحية.
- دعم الصحة النفسية والذهنية.
- مشاركة خبرات وتجارب دولة الإمارات وتوفير المساعدات الفنية.

مجابهة التغير المناخي

يمثّل التغير المناخي تهديداً خطيراً للبشرية وللتنوع البيولوجي ولكوكبنا، لما له تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية عالمياً وإقليمياً ومحلياً. يؤثر التغير المناخي على الصحة والأمن الغذائي والأمن الإنساني، كما يؤثر على التنمية المستدامة وجهود محاربة الفقر وغيرها. وتعد هذه القضية من أبرز القضايا التي برزت في الآونة الأخيرة، كنتيجة حتمية إلى الزيادة السكانية في العالم، وما ينتج عنها من زيادة في الطلب على الطاقة والغذاء والتعدي على الغابات والمسطحات الخضراء والأراضي الزراعية.

إن ارتفاع درجات الحرارة هو أحد الآثار السلبية للتغير المناخي، الأمر الذي ينتج عنه حرائق الغابات وارتفاع أو انخفاض حرارة سطح مياه المحيط الهادي حيث تعرف هاتان الظاهرتان " علمياً" باسم ظاهرة النينو وظاهرة النينا وينتج عنهما تقلبات المناخ في العديد من بقاع العالم مثل الفيضانات وموجات الجفاف.

حازت قضية التغير المناخي باهتمام مبكر وبالغ في دولة الإمارات العربية المتحدة وسياساتها الداخلية كذلك، حيث تعددت الجهود المبذولة لمواجهة تداعياته والتكيف مع تأثيراته المحتملة. فقد تبنت الدولة في سياق هذه الجهود مجموعة مهمة من السياسات شملت سياسة التنويع الاقتصادي والتركيز على الاقتصاد الأخضر، وسياسة تنويع مصادر الطاقة بالتركيز على الطاقة المتجددة والنظيفة وتعزيز كفاءة الطاقة، وسياسة النقل المستدام، والتخطيط الحضري المستدام وغيرها. وتعمل وزارة التغير المناخي والبيئة حالياً، بالتعاون مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص، على تعزيز الجهود المبذولة للتعامل مع قضية التغير المناخي، تخفيفاً وتكيفاً، من خلال الخطة الوطنية للتغير المناخي 2050 التي اعتمدها مجلس الوزراء في شهر يونيو 2017، والبرنامج الوطني للتكيف المناخي الذي اعتمدته حكومة الإمارات في العام 2017 وغيرها من السياسات والبرامج ذات الصلة.

ولدولة الإمارات التزام راسخ بحماية البيئة والمناخ وبأهداف التنمية المستدامة حيث كان للدولة العديد من المشاركات الدولية في مختلف المناقشات ومؤتمرات المناخ، كما إنها أعلنت في 2021 عن الالتزام بتحقيق الحياد المُناخي، المتمثل في الوصول بصافي الانبعاثات الكربونية إلى صفر بحلول عام 2050 وستستضيف دولة الإمارات قمة المناخ 28 في العام 2023.

وظلت الدولة تسهم في الحوار العالمي حول قضايا الطاقة المتجددة والتغير المناخي والتنمية المستدامة مثل تنظيم فعاليات أسبوع أبو ظبي للاستدامة وجائزة زايد للاستدامة (سابقاً جائزة زايد لطاقة المستقبل) وإنشاء شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل (مصدر). وتستضيف دولة الإمارات مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إرينا) في مدينة أبو ظبي وتعمل في شراكة استراتيجية معها.

وتم تأسيس شراكة استراتيجية بين وزارة الخارجية والتعاون الدولي وصندوق أبو ظبي للتنمية وشركة أبو ظبي لطاقة المستقبل (مصدر) لدعم مشروعات للطاقة المتجددة بقيمة 100 مليون دولار لدول الباسيفيك ودول الكاريبي وهي دول جزرية تعاني من تغير المناخ.

قدمت الدولة أيضاً مساعدات مقدرة للدول التي جابهت كوارث إنسانية نتجت من عوامل مناخية من فيضانات وجفاف وأعاصير وغيرها، وقدمت دولة الإمارات خلال الفترة 2017–2020 مساعدات خارجية لدعم مجابهة التغير المناخي بحوالي 1.223 مليار درهم تمثل حوالي 1.4% من جملة المساعدات الخارجية للدولة خلال تلك الفترة.

تسعى دولة الإمارات الى تقديم يد العون للعالم من أجل مجابهة التغير المناخي، وذلك عبر عدد من البرامج والمشاريع التنموية للدول والمجتمعات المستفيدة تشمل:

- دعم نظم المعلومات والإنذار المبكر وتحليل البيانات لتجنب آثار تغير المناخ خصوصاً في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني.
- دعم مشروعات الطاقة المتجددة للتخفيف من آثار التغير المناخي ودعم الدول والمجتمعات لبناء المرونة لامتصاص آثاره وسرعة التعافي.
- دعم برامج التكيف مع التغير المناخي بما يسمح باستمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.
- مشاركة خبرات وتجارب دولة الإمارات وتوفير المساعدات الفنية.

الأمن الغذائي

بحلول العام 2050 من المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم بنسبة الثُّلث، مع حدوث أعلى زيادة في البلدان النامية. وتقدِّر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في نموّ الدخل والاستهلاك دون هوادة، فإنه سيتعيَّن على الإنتاج الزراعي أن ينمو بنسبة 60 في المائة لتلبية الطلبات المتزايدة المتوقعة على الأغذية والأعلاف. ومن أجل إطعام سكان العالم المتزايدين، وتوفير الأساس للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، يجب أن تشهد الزراعة تحولاً كبيراً وسريعاً. وستصبح هذه المهمة أكثر صعوبةً بفعل تغيُّر المناخ.

يمثل التغير المناخي تهديداً خطيراً للأمن الغذائي العالمي ولأهداف التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر نتيجة لتأثر المساحات الخضراء بموجات الجفاف أو نتيجة للفيضانات والسيول وكذلك عدم انتظام معدلات الأمطار وازدياد عدم القدرة على التنبؤ بأنماط الطقس، مما أدّى إلى انخفاض الإنتاج والإنتاجية.

كما كان لجائحة كوفيد- 19 أثر بالغ ليس على قطاع الصحة فقط، بل أدت كذلك إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية بالغة الأثر مثل انقطاع أو تذبذب سلاسل الإمداد الغذائي وارتباك الأسواق وحركة النقل.

تحتاج الزراعة إلى الانتقال إلى نُظم أكثر إنتاجية، وتستخدم المدخَلات بشكل أكثر كفاءة، وتتسم بتقلبات أقلّ واستقرار أكبر، مثلما تتسم بأنها أكثر مرونةً إزاء المخاطر والصدمات وتقلُّب المناخ على المدى الطويل. ويجب أن يتحقق هذا التحوُّل دون استنفاد قاعدة الموارد الطبيعية.

كذلك تلعب التكنولوجيا، خصوصاً تلك التي تكون متاحة حتى لصغار المنتجين وتكون أقل تكلفة وسهلة الاستخدام والصيانة دوراً هاماً في رفع كفاءة العمليات الزراعية وريادة الإنتاج والإنتاجية، مع ضرورة أن تكون التكنولوجيا المستخدمة صديقة للبيئة.

استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة تشمل إدخال الطاقة المناسبة وإدخال وسائل حصاد المياه ورفع كفاءة استخدامات الطاقة والمياه وبقية المدخلات الزراعية. كما تكون استخدامات التكنولوجيا أيضاً مفيدة في رصد ومتابعة وتحليل معلومات حالات الطقس والأسواق وحركة السكان وتطوير نظام المعلومات والانذار المبكر، وكذلك في خيارات أنواع المحاصيل الزراعية.

وقدمت دولة الإمارات خلال الفترة 2017-2020 مساعدات خارجية لدعم الأمن الغذائي بحوالي 4.37 مليار درهم تمثل حوالي 5% من جملة المساعدات الخارجية للدولة خلال تلك الفترة.

تسعى دولة الإمارات الى تقديم يد العون للعالم أجمع في مجال الأمن الغذائي، عبر عدد من البرامج والمشاريع التنموية للدول والمجتمعات المستفيدة تشمل:

- إدخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الأمن الغذائي، بما يشمل خيارات الطاقة واستخدامات المياه.
- إشراك القطاع الخاص الإماراتي في التنمية الدولية للعمل مع نظرائه في الدول المستفيدة.
- دعم نظم المعلومات والإنذار المبكر وتحليل البيانات لتجنب آثار تغير المناخ خصوصاً في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني.
- دعم صغار المنتجين بما يشمل النساء.
- الاهتمام بسلاسل التوريد والأسواق.
- مشاركة خبرات وتجارب دولة الإمارات وتوفير المساعدات الفنية.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

تلعب التكنولوجيا وتعزيز التقنيات الحديثة دوراً هاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تسريع التقدُّم لتحقيق الأهداف بحلول العام 2030.

أقرَّت خطة التنمية المستدامة 2030 بأهمية التكنولوجيا ولا يقتصر ذكرها على الهدف السابع عشر فقط وهو المعني بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف حيث أشار إلى أن "تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة وسيلة هامة لتبادل الأفكار وتعزيز الابتكار"، بل تم اعتبار التكنولوجيا وسيلة تنفيذ تساهم في تحريك وتسريع الأهداف الأخرى وتنفيذها وتحقيقها على أكمل وجه. وتساهم التكنولوجيا في:

- تسهيل الحصول على المعرفة وتبادل الأفكار والتعليم.
- رفع مستوى كفاءة الأداء في تحقيق التنمية ودعم القطاعات الاقتصادية والمصرفية.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية لمختلف القطاعات كالأمن الغذائي والمياه والطاقة المتجددة.
- تعزيز الصحة من خلال تطوير الأجهزة والمعينات واللقاحات والأدوية وغيرها.

فعلى سبيل المثال فمن أجل "القضاء على الفقر"، فإن الخدمات الإلكترونية والرقمية تؤمن للأسر ذات الدخل المنخفض، سهولة الوصول إلى الأدوات اللازمة أو المطلوبة لتسهيل أعمالهم وقيام مشاريعهم، ونمو اقتصادهم. كما إن الجمع بين الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز سبل العيش، وشبكات الأمان، والتوجيه، يمكن أن تساهم في تحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل.

من جهة أخرى، يدعم جعل أسعار الاتصالات معقولة وفي متناول اليد في مضاعفة فرص التنمية للفقراء وتمكين المرأة والمجتمعات المهمشة.

لقد أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة، أهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار، من خلال رسمها السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، حيث جاء عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي – حفظه الله ، عن هذه السياسة أنها هي "خريطتنا لبناء مستقبل مختلف لأجيالنا القادمة ولدينا الطاقات البشرية، والكفاءة الحكومية، ورؤوس الأموال لإنجاز تحول حقيقي في مسيرة دولة الإمارات العلمية والمعرفية". وتشتمل السياسة الداخلية على سبيل المثال، العمل على إنشاء صناديق تمويل للعلوم والأبحاث والابتكار في الدولة، بالإضافة لإعادة النظر في كافة التشريعات الاستثمارية للتشجيع على نقل التكنولوجيا، ودعم الابتكار، وإنشاء شراكات تعاقدية تصنيعية عالمية. كما أنها تدعم جهود الحكومة لتبني الابتكار والعلوم والتكنولوجيا في جميع مجالات العمل، وتحقيق اقتصاد تنافسي ومعرفي، والإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لرؤية الإمارات.

وأدركت دولة الإمارات العربية المتحدة باكراً بلا شك، أهمية توفير البنية التحتية في المجال التقني، لما له أثر كبير في دفع عجلة التقدم، الأمر الذي يسهم في تقدم الدولة، ضمن مصاف الدول الأخرى في هذا المجال. فمن هذه الغاية تبنت الدولة عناصر الريادة والتنافسية في تقنية المعلومات والاتصالات تحديداً وذلك من خلال أركان أساسية تحقق التنافسية والتمكين الرقمي، وبناء حكومة رقمية.

وشهدت الدولة نهضة كبيرة وتقدماً وظلت تبدي اهتماماً بالغاً بأهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في نهضتها الداخلية وستسعى من خلال سياسة الدولة للمساعدات الخارجية للفترة 2022-2026 لدعم التنمية الدولية عبر هذه القطاعات الحيوية.

وستدعم دولة الإمارات برامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي تشمل التالي:

- توفير التكنولوجيا البسيطة والرخيصة الثمن وسهلة الصيانة.
- دعم تطوير استخدامات التكنولوجيا في الأنظمة الحكومية لجعلها أكثر كفاءة وفعالية.

- دعم استخدام التكنولوجيا في التعليم والصحة والنظم المالية والمصرفية والخدمات الأخرى التي تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.
- دعم النساء والشباب في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ولتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- مشاركة خبرات وتجارب دولة الإمارات وتوفير المساعدات الفنية.

المساعدات الإنسانية

لمحة عامة

تقدم دولة الإمارات المساعدات الإنسانية لإنقاذ أرواح البشر وتخفيف معاناتهم وحفظ كرامتهم الإنسانية أثناء الأزمات. فقد ساهمنا في الاستجابة لعدد كبير من الأزمات الإنسانية، سواء من خلال النظام متعدد الأطراف أو تقديم المساعدات المباشرة. حيث قدمت أكثر من 40 مؤسسة إنسانية وخيرية وجهة حكومية إماراتية وشركات القطاع الخاص مساعدات إنسانية لهؤلاء المحتاجين. كما تحتضن إمارة دبي المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، والتي تعتبر أكبر مستودع للأمم المتحدة في العالم يحتوي على مواد إغاثة للاستجابة للحالات الإنسانية.

وأسست إمارة دبي المدينة العالمية للخدمات الإنسانية لتكون منطقة حرة تتمتع بموقع استراتيجي، لاستضافة المنظمات الإنسانية والشركات التجارية، مما جعل منها أكبر مركز للعمليات الإنسانية على مستوى العالم.

علاوة على ذلك، فقد شرعت دولة الإمارات في تأسيس أكبر مركزين للخدمات اللوجستية المرتبطة بالاستجابة الإنسانية لمجابهة جائحة كوفيد- 19 في مدينتي أبوظبي ودبي، وذلك عبر شراكات بين هيئات الموانئ وشركات الطيران وبعض شركات القطاع الخاص.

وقد شهدت الأزمات الإنسانية مؤخرا زيادة بمعدلات غير مسبوقة. ففي كل عام تقع حوالي 20 أزمة طارئة كبرى إضافة إلى المئات من الأزمات والكوارث الصغرى، والتي ما زال الكثير منها يعاني من ضعف التمويل أو عدم كفاية جهود مواجهتها. وقد نالت منطقتنا على وجه الخصوص نصيباً كبيراً من آثار الأزمات والكوارث: ففي الأعوام الأخيرة مثّل أبناء المنطقة أكثر من نصف عدد اللاجئين والنازحين في العالم، كما واجهت المنطقة كوارث طبيعية، من زلازل وفيضانات تكررت بمعدل أعلى من الطبيعي.

سنزيد من جهودنا في مجال الإغاثة الإنسانية في السنوات المقبلة، وذلك لمساعدة الشعوب الأخرى سواء القريبة منا أو الموجودة في مختلف أنحاء العالم. حيث تسعى دولة الإمارات لتخصيص 15% على الأقل من إجمالي مساعداتها الخارجية للأغراض الإنسانية مما سيجعلها إحدى الجهات المانحة الأكثر عطاءً في المجال الإنساني.

ستجمع استراتيجيتنا للمساعدات الإنسانية ما بين الاستجابة المباشرة للأزمات الطارئة وتقديم المساهمات للمنظمات متعددة الأطراف من أجل تعزيز النظام العالمي الإنساني.

كما تهدف دولة الإمارات كذلك لأن تصبح مركزاً للبحث والحوار وتبادل المعرفة حول القضايا الإنسانية. حيث سيتم تنظيم منتديات ومؤتمرات تهدف إلى جمع أطراف المجتمع الإنساني لتبادل الخبرات، وبناء العلاقات ومناقشة ما يستجد من التحديات والحلول؛ من بين هذه المنتديات مؤتمر دبي الدولي السنوي للإغاثة والتنمية (ديهاد). وستدعم دولة الإمارات أيضاً الابتكار والبحوث في مجال المساعدات الإنسانية بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة للاستخدام في الحالات الإنسانية، وتحديد الاتجاهات والاحتياجات الطارئة، وأفضل الممارسات لإدارة المنظمات الإنسانية.

إنقاذ أرواح البشر وتخفيف معاناتهم وحفظ كرامتهم الإنسانية

الاستجابة للأزمات الإنسانية

- الاستجابة للأزمات والطوارئ
  توفير المساعدات الإنسانية بتنسيق مع جهود الإغاثة الدولية
- تطوير مركز لوجستي للخدمات الإنسانية
  توسعة قاعدة المدينة الإنسانية العالمية
  دعم وتطوير مركزي الخدمات اللوجستية بمدينتي أبوظبي ودبي لمجابهة جائحة كوفيد-19
- الأزمات الطارئة المهملة
  قيادة جهود دعم الأزمات الإنسانية المهملة والمنسية
- حماية النساء والفتيات والأطفال
  دعم البرامج التي توفر الحماية للنساء والفتيات واالأطفال خلال الأزمات الإنسانية

المساهمة في بناء نظام إنساني أكثر فعالية

- الشراكة مع المنظمات الدولية ذات الصلة
  تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في الدول المتأثرة

إدارة المعرفة والحوار والبحوث حول القضايا الإنسانية

- تنظيم المؤتمرات والمنتديات كمؤتمر ديهاد في دبي
  دعم البحوث والابتكار واستخدام التكنولوجيا

المبادئ الدولية الإنسانية

سيتم الاسترشاد بالمبادئ الدولية الإنسانية وبشكلٍ خاص:

- تقديم المساعدات الإنسانية وفقاً للمبادئ الدولية الأساسية للعمل الإنساني، المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحيادية والاستقلالية.
- تخصيص الموارد بما يتناسب مع الاحتياجات في استجابتها للأزمات في مختلف أنحاء العالم، وحيث ما كان ممكناً تحقيق أكبر أثر للمساعدات.
- ربط مساعداتنا الإنسانية بمساعداتنا التنموية في الدول التي نرتبط معها بعلاقات شراكة، إلى جانب ربطها بالجهود التنموية الدولية المبذولة في غيرها من الدول، فعلى سبيل المثال لقد تم تقديم المساعدات الإنسانية لدول الكاريبي التي تأثرت بإعصار إيرما أثناء تنفيذ مشروع صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول الكاريبي للطاقة المتجددة.تعزيز قدرة الحكومات والمجتمعات على الاستجابة ومساعدتها لتكون أكثر قدرة واستعداداً حال وقوع الكوارث.
- تنسيق جهودنا للعمل الإنساني مع بقية الجهات الفاعلة، من خلال "اللجنة الإماراتية لتنسيق المساعدات الإنسانية الخارجية"، وفي إطار منظومة الأمم المتحدة عبر نظام مجموعات العمل الإنساني (Cluster System).
- ضمان الالتزام بالمساءلة في تقديم مساعداتنا وإشراك المستفيدين قدر الإمكان في تصميم وتقييم عمليات الاستجابة الإنسانية.

مواجهة الأزمات والطوارئ من خلال المؤسسات الإماراتية الإنسانية ودعم جهود المنظمات متعددة الأطراف

ستكون الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ فور وقوعها ركيزة أساسية في سياسة دولة الإمارات للاستجابة الإنسانية، معبرة عن التزام دولتنا الراسخ بمساعدة المحتاجين. فقد تمكنا منذ عام 1971 من تقديم المساعدات الإنسانية إلى ملايين الأفراد حول العالم.

وتبعاً لظروف كل حالة سنقوم برفع مستوى التمويل الخاص بالاستجابة إلى الأزمات والكوارث وسنقوم بتوزيع المساعدات الرسمية الإماراتية عن طريق كلٍ من المؤسسات الإنسانية القائمة في دولة الإمارات والمؤسسات الدولية ومتعددة الأطراف.

ستكون المؤسسات الإنسانية الإماراتية مسؤولة في المقام الأول عن الاستجابة ثنائية الأطراف لحالات الطوارئ. حيث ستواصل المؤسسات الإنسانية الإماراتية كهيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، والمدينة العالمية للخدمات الإنسانية، ومؤسسة دبي العطاء، وجمعية الشارقة الخيرية، لعب دور قيادي في تقديم المساعدات الإماراتية للأشخاص المهددين بالأزمات والكوارث الطبيعية، وسنواصل الاعتماد عليها وعلى المؤسسات والمنظمات الإماراتية الأخرى المعنية بالشأن الإنساني لتكون بمثابة المسؤول الرئيسي عن تنفيذ برامج المساعدات المباشرة من دولة الإمارات.

ومن خلال اللجنة الإماراتية لتنسيق المساعدات الإنسانية، ستعمل الجهات الحكومية والإنسانية على تنسيق أنشطتها وتأسيس آليات مشتركة لزيادة فعاليتها. وستشمل هذه الآليات الدليل التشغيلي للجنة وفريق الاستجابة الإماراتي الموحد، والذي يضم أعضاء من عدة مؤسسات إنسانية يمكن الاستعانة بها للاستجابة للأزمات. وعلى مدى الأعوام المقبلة، سيتخذ الفريق خطوات إضافية قد تتضمن تشكيل فريق إماراتي ميداني موحد للتقييم والدعم والذي يمكنه العمل سريعاً على تحديد الاحتياجات المطلوبة في حالة الطوارئ.

ومن المتوقع أن تزداد أهمية العمل مع الوكالات متعددة الأطراف وآليات التمويل الجماعي باعتبارها من سبل تقديم الإمارات للمساعدات الإنسانية. تدعم دولة الإمارات حالياً وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى .(UNRWA) كما ندعم أيضاً الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لضحايا الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى عقد شراكات مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" OCHA كما أننا نُسهم في صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (CERF) وكذلك في الصناديق القُطرية المشتركة وصناديق الاستجابة للحالات الطارئة التي تديرها "أوتشا" لمواجهة أزمات محددة.

سنسعى للبحث عن فرص التعاون الوثيق بين الجهات الإماراتية والدولية. وحيث يمكن أن تسهم مثل هذه الفرص في بناء قدرات الجهات الإماراتية الفاعلة في الحقل الإنساني ومدى إلمامهم بالقوانين وأفضل الممارسات الدولية؛ كما يمكنها مساعدة الشركاء الدوليين في البيئات، خاصةً الإقليمية، التي تتمتع فيها الأطراف الإماراتية الفاعلة بفرص وصول أفضل أو معرفة محلية أوسع.

الأزمات الطارئة المنسية

"الأزمات الطارئة المنسية" هي الأزمات التي تحصل على قدرٍ أقل من الاهتمام الدولي. وقد يحدث هذا بسبب ضعف التغطية الإعلامية لتلك الأزمة، أو تراجع خطورة حالة الطوارئ بدرجة تكفي لملاحظتها من قِبل الأطراف الخارجية، أو كونها أزمة ممتدة تجاوزت فترات الخطط الزمنية الموضوعة للاستجابة. لذا عادةً ما تخفق حالات الطوارئ هذه في جذب التمويل اللازم من الجهات المانحة أو جهات التمويل الحكومية، وبالتالي غالباً ما يتعذر على العاملين بالحقل الإنساني تلبية حتى الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان المتضررين فيها.

ستولي دولة الإمارات اهتماماً خاصاً بالمتضررين في الأزمات الطارئة المهملة، حيث سيتم دعم الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (CERF)، والذي لديه آلية مخصصة لتمويل حالات الطوار ئ التي تعاني من عجز التمويل، إضافة إلى دعم آليات التمويل المشترك الأخرى المعنية بالأزمات المهملة. كما سندعم الجهات الإنسانية الإماراتية والدولية لتقديم تلك المساعدات إلى ضحايا الأزمات المهملة متى ما كان ذلك مناسباً.

سيتم تخصيص التمويل الموجه للأزمات المنسية عبر قنوات مختلفة كالصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ، صناديق التمويل الجماعي، والمساهمات المباشرة، وسيتم تعديل طرق تخصيص المساعدات مع مرور الوقت بناءً على أداء كل منها. فأسلوب تقييم المساعدات الإنسانية المتبع حالياً يميل للتركيز على حجم الأموال المجموعة أو مقدار إمدادات الإغاثة التي أُرسلت، ولكننا نأمل كذلك في قياس الأثر الفعلي مثل عدد الأرواح التي أنقذت أو الأضرار الاقتصادية التي تم اجتنابها. وبهذا، سنشجع الجهات التي تتلقى تمويلنا على أن تصبح أكثر تدقيقاً وتركيزاً على الأثر عند قياس مستوى أدائها.

حماية الأطفال

يعتبر الأطفال من الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة خلال حالات النزوح واللجوء الناتجة عن وقوع الصراعات والكوارث الطبيعية، خاصةً في الحالات التي ينفصلون فيها عن مزودي الرعاية الأوّليين لهم، حيث يمكن أن يصبح الأطفال هدفاً للهجمات العنيفة، بالإضافة إلى تجنيدهم قسراً في الميليشيات العسكرية أو الإتجار بهم أو تعرضهم للإهمال. ومن الأمور المثيرة للأسف أن أكثر من نصف تعداد اللاجئين والنازحين داخلياً في العالم هم من الأطفال.

لذا ستحرص دولة الإمارات على دعم البرامج التي توفر لهم المساعدة والحماية في حالات الأزمات الإنسانية من المخاطر المحتملة، بما فيها العنف وإساءة المعاملة والاستغلال والإهمال. كما سنعمل جنباً إلى جنب مع الأسر والمجتمع المدني والجهات الحكومية والمجتمع الدولي لدعم الصحة والتغذية وحماية الأطفال والتعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك تزويدهم بالدعم النفسي وإعادة تأهيل مرافق التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة. حيث ستحرص دولة الإمارات على جعل العالم مكاناً أكثر أمناً وملاءمةً للأطفال.

بناء قدرات الدول النامية للاستجابة للأزمات والطوارئ

لا تدخل حكومات البلدان النامية المتضررة من الأزمات ضمن هيكل وبنية العمل الإنساني الدولي نظراً لعدم الثقة في قدرات هذه الحكومات. حيث أن أقل من 5% من المساعدات الإنسانية المقدمة من طرف الجهات المانحة الدولية تصل إلى حكومات الدول المتضررة من الأزمات. ولكن حالياً تقوم العديد من الدول ببناء قدراتها على إدارة الأزمات من أجل القيام بدور فعال في الاستجابة للأزمات داخل حدودها.

ستدعم دولة الإمارات الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى في بناء قدراتها لتمكينها من الاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ، كما سنعمل كذلك مع الجهات المانحة الأخرى على تيسير تدفق المزيد من المساعدات الإنسانية الدولية عبر الوكالات الوطنية المختصة بالاستجابة للطوارئ. ويتطلب هذا العمل تصميم برامج لبناء قدرات الجهات الوطنية والمحلية ذات الصلة؛ إلى جانب توجيه بعض المساعدات الإنسانية الإماراتية من خلال الحكومات المحلية والجهات الفاعلة التي أظهرت قدرات على التنفيذ وتحقيق مبادئ المساءلة.

ستقوم دولة الإمارات بتطوير برامج أكاديمية في المجال الإنساني والتنمية الدولية. وسيتم التعاون مع جامعات ومؤسسات أكاديمية إماراتية مثل جامعة الإمارات ، التي أطلقت بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي برنامج الدبلوم المهني في قيادة الأعمال الإنسانية والتنموية وأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية،التي أطلقت بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي برنامج ماجستير الآداب في الأعمال الإنسانية والتنموية وهذا الأمر سيفيد دولة الإمارات كما سيفيد المنطقة والمجتمع الدولي.

إعادة الاستقرار

تسهم جهود إعادة الاستقرار التي تبذلها دولة الإمارات في مساعدة الدول المنكوبة بالصراعات والصعوبات الاقتصادية على الخروج من حالات الأزمات الحرجة وأعمال العنف واسعة النطاق إلى أوضاع أكثر استقراراً.
ويتم تنفيذ أنشطة الاستقرار كاستجابة أوّلية لأعمال العنف، في الأحوال التي تكون فيها قدرات السلطات السياسية المحلية غير قادرة على تأدية وظائفها في إدارة الأزمات.

تشمل جهود الاستقرار التي تقوم بها دولة الإمارات تنفيذ الأعمال والجهود المدنية التي توفر للشعوب الأساسيات المطلوبة للمعيشة. وتشمل هذه الجهود، نزع الألغام واستعادة الخدمات الأساسية والمساعدة أثناء المرحلة الانتقالية لفترة ما بعد الصراع، والتي تمهد السبيل أمام تنفيذ تدابير التعافي طويلة الأجل. وغالباً ما تتألف عمليات إعادة الاستقرار من الجهود المشتركة على النطاق الحكومي المحلي والدولي مما يتطلب تنسيق وثيق بين الأطراف الدبلوماسية، والإنسانية، والتنموية، والأمنية، والقضائية. ستشمل جهود إعادة الاستقرار الإماراتية عمليات إعادة الإعمار و الأنشطة التنموية في الدول التي تعاني درجة ما من عدم الاستقرار السياسي أو الصعوبات الاقتصادية .

الأنشطة التي تنفذها دولة الإمارات متماشية بالمبادئ المعترف بها عالمياً لإعادة الاستقرار:

- **حماية سبل ووسائل البقاء:** ستعمل أنشطة استعادة الاستقرار التي تتبناها دولة الإمارات على سد العجز في الجوانب الأمنية بشكل فوري من أجل إتاحة المجال لتنفيذ عمليات سياسية سلمية. كما يتم دعم الاستقرار الأمني طويل الأجل، وسيادة القانون، وتمكين إنفاذ العدالة، إن الإنفاذ المباشر للأمن بواسطة أطراف خارجية لن يسهم، في حد ذاته، في تحقيق الاستقرار، بل يجب أن تركز أنشطة الاستقرار على التصدي للعقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تلبية الحاجة العاجلة للوصول إلى اتفاق سياسي يدعم الاستقرار. كما يعتبر توصيل الخدمات الأساسية جزءاً جوهرياً من حماية وسائل البقاء، ويشكّل جزءًا أصيلاً من أنشطة الاستقرار. ويجب أن تتم مثل هذه التدخلات بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى، بما فيها العاملين في الحقل الإنساني.
- **تعزيز ودعم العملية السياسية للحد من العنف:** يجب أن تسهم جهود الاستقرار في دعم وتنفيذ الاتفاقات والصفقات السياسية بين النخبة من أطراف الصراع والأطراف الفاعلة. حيث تعتبر تلك الجهود أمر حيوي لضمان الحد من الصراعات العنيفة، وحشد الدعم للوصول إلى المزيد من اتفاقات السلام الرسمية وتيسير المراحل الانتقالية للخروج من دائرة الصراع. ويجب دوماً أن تتم أنشطة الاستقرار انطلاقاً من الأطراف المحلية وذلك لضمان تحقيق الاستقرار وتحقيق أهدافه. من جهة أخرى إن اختيار مَن ندعم قد ينطوي على بعض المخاطر، لأنه قد يسهم في منح السلطة لبعض الأطراف المثيرة للقلق وتمكينهم من "السيطرة على الدولة" واستبعاد تحقيق المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأشمل في مرحلة ما بعد الصراع.
- **وضع الأساس لاستقرار طويل المدى:** لا توجد مدة محددة لتحقيق الاستقرار، فقد يستغرق تحقيق الاستقرار ما بين شهور إلى أعوام. ولطالما كانت جهود دعم الاستقرار تعتبر أنشطة انتقالية تسهم في تحقيق الهدف الأشمل المتمثل في خلق الظروف المواتية لتحقيق استقرار مستدام. وغالباً ما يتم تنفيذ تدخلات الاستقرار قصيرة الأجل بالتزامن مع بالتزامن مع الأنشطة الأخرى التي تسهم في بناء استقرار طويل المدى، كما قد يكون هناك تداخل فيما بينها وبين المنهجيات الأخرى مثل تقديم المساعدات الإنسانية أو تنفيذ خطط التنمية المستدامة.

ستتبع أنشطة الاستقرار التي تتبناها دولة الإمارات منهجية تراعي ظروف الصراع، وهو ما يضمن ألا تسهم تلك الأنشطة دون قصد في تأجيج أو تفاقم حدة الصراع، أو نثر بذور صراعات أخرى في المستقبل. كما تتبع هذه الأنشطة منهجيات تراعي البُعد الجنساني، ومنهجيات تراعي كيفية تشكيل الأعراف والأدوار الاجتماعية لآثار وأسباب ودوافع الصراع.

ستدعم دولة الإمارات التحالفات الدولية والصناديق المشتركة الهادفة لاستعادة الاستقرار في الدول الواقعة في مناطق الصراعات للتمكن من تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي والتعافي من آثار الحروب والتدمير. ويتحقق هذا بدعم الدول المتأثرة من أجل الانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار والتنمية. وتشارك دولة الإمارات في التحالف الدولي ضد "داعش"، كما تشارك في رئاسة مجموعة دعم الاستقرار إلى جانب كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد شاركت هذه الدول الثلاث أيضاً في تأسيس "صندوق الائتمان لإعادة إعمار سوريا" SYRIA RECOVERY TRUST FUND والذي يعتبر من بين الأدوات المهمة الأخرى الهادفة لتحقيق الاستقرار، ويدعم دعم مشاريع إعادة الإعمار وتحقيق خطط الاستقرار في سوريا. كما تشارك دولة الإمارات أيضاً في دعم صندوق تمويل الاستقرار (FFS) في العراق، والذي يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مكافحة التطرف

تلعب المساعدات الخارجية دوراً مهماً في جهود دولتنا الرامية إلى مكافحة التطرف، وذلك بالمساعدة في القضاء على الظروف التي تسمح للتطرف بمد جذوره. حيث ستؤدي الشراكات الثنائية في الدول الهشة إلى تغيير حياة الشعوب نحو الأفضل، وإعطائهم أملاً في المستقبل من خلال المساعي الرامية إلى الحد من الفقر، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتوفير الحماية وفرص التعليم والتوظيف، إلى جانب تحسين مستوى الخدمات العامة وفرص الحصول على العدالة، وتعزيز السلطات الوطنية بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى.

وستُكمل هذه الجهود مبادراتنا الأخرى في مجال مكافحة التطرف، ومنها تأسيس وزارة التسامح والتعايش من ضمن منظومة الحكومة الاتحادية وتوقيع وثيقة الاخوة الإنسانية في أبوظبي تعزيزا للتعايش بين الديان و تأسيس مركز "هداية"، والذي يعتبر أول مركز دولي للتدريب والتعاون والأبحاث في مجال مكافحة التطرف. بالإضافة إلى مركز "صواب"، والذي أنشأناه بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لإنتاج دعايا مضادة، خاصةً باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، للحد من وسائل التضليل والتغلب على انجذاب الشباب للمتطرفين.

إشراك القطاع الخاص وتعزيز العلاقات الاقتصادية

العقبات التي تحد من إشراك القطاع الخاص

يعتبر النمو الاقتصادي الناتج عن أنشطة القطاع الخاص من العوامل الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة الحقيقية. حيث تسهم شركات ومؤسسات الأعمال الإماراتية في استكمال الدور الذي تلعبه المساعدات الخارجية المقدمة من قبل حكومة دولة الإمارات. فلم يحدث أن نجحت دولة في الخروج من دائرة الفقر عن طريق المساعدات التنموية وحدها. فإن منشآت الأعمال، بما فيها الشركات الأجنبية تساعد في توفير فرص العمل والتدريب ونقل المعارف، بالإضافة إلى تطوير وإدخال التقنيات الحديثة، وتكوين الثروات في المجتمع من خلال العمليات التجارية والعوائد الضريبية المتزايدة. واعترافاً بهذا الدور، تطمح أهداف التنمية المستدامة أيضاً إلى تحقيق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع قاعدة تنفيذ برامج "المعونة من أجل التجارة" في الدول النامية.

ستشجع المساعدات الخارجية الإماراتية الشركات الخاصة العاملة في الدولة على التجارة والاستثمار في الدول النامية من خلال مواجهة العوائق التالية:

- المخاطر السياسية والتشغيلية، بما يشمل ذلك المخاطر الفعلية وتلك التي تقوم على تصورات ربما تبالغ في تقدير المستوى الحقيقي للمخاطر.
- عدم الحصول على تمويل للاستثمار في الأسواق الناشئة.
- غياب المعرفة باحتياجات السوق المحلية وكيفية اختيار الشركاء المناسبين للعمل معهم.
- عدم كفاية البنية التحتية التي تمكن الشركات من النجاح كعدم توفر الطاقة الكهربائية، أوالطرق الجيدة، أوالموانئ والمطارات التي تتسم بالكفاءة، وإيجاد فرص لتحقيق النجاح الاقتصادي.
- عدم وجود العمالة المدربة أو المتعلمة أو عدم كفاية أعدادها.
- الأطر التنظيمية في الدول النامية التي تجعل من الصعب على الشركات أن تعمل بكفاءة.

شركات القطاع
الخاص في الإمارات

المساعدات
الخارجية الإماراتية

المساعدات الإماراتية
UAE AID

إشراك القطاع الخاص:

- التمويل
- البنية التحتية لإنجاح الأعمال
- بناء القدرات

جسور التجارة والاستثمار:

- جمع البيانات عن السوق
- تنمية بيئة لممارسة الأعمال التجارية

- الاستثمارات
- بناء قدرات العاملين
- التكنولوجيا
- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

الشراكات في الدول النامية

- زيادة الربحية
- احتلال مكانة استراتيجية في الأسواق ذات النمو العالي
- تعزيز السمعة الطيبة

- زيادة أثر المساعدات
- تحقيق نمو اقتصادي للإمارات

الدول النامية
وشعوبها

- التنمية الاقتصادية
- التوظيف
- تحسين فرص الحصول على السلع والخدمات

المدخلات
الأثر

الجسور التجارية والاستثمارية

ستتعاون دولة الإمارات مع حكومات الدول النامية الشريكة لتعزيز الروابط التجارية الثنائية والتغلب على العوائق على مستوى أنظمة التجارة والاستثمار. وستمثل "الجسور التجارية والاستثمارية" جزءًا من البرامج القُطرية لبعض الدول النامية المُختارة التي تتميز بإمكانات واعدة للانخراط في الأنشطة الاقتصادية. وذلك هو النهج الرئيسي لدولة الإمارات في تقديم "المعونة من أجل التجارة" (Aid for Trade).

تضم آليات "الجسور التجارية والاستثمارية" المجموعتين التاليتين:

- تعزيز بيئات الأعمال التجارية والاستثمارية من خلال إدخال إصلاحات على القواعد التنظيمية لممارسة الأعمال والتفاوض على اتفاقيات التجارة والازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات لمساعدة الدولة الشريكة على تحسين عملياتها الجمركية، ورفع قدرتها على تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ودعمها لاعتماد معايير الاستيراد والتصدير للسلع الأكثر تداولاً.
- تبادل المعلومات بين الشركات المقيمة في دولة الإمارات والدولة الشريكة عن طريق تنظيم بعثات للتجارة والاستثمار بين الدولتين بما في ذلك استقبال بعثات من الدولة النامية الشريكة إلى دولة الإمارات، وتشكيل لجان اقتصادية مشتركة بين الحكومات الوطنية والشركات المعنية. ويمكن تنظيم بعض هذه البعثات من خلال برنامج الإمارات للمساعدات الفنية UAETAP.

سيتم التخطيط "للجسور التجارية والاستثمارية" بالتشاور المستمر مع القطاع الخاص الإماراتي، وسيُطلب من الشركات المقيمة في الإمارات البحث عن الفرص المناسبة وكذلك تحديد العوائق الرئيسية للتجارة والاستثمار في كل دولة، إلى جانب تحديد الدول النامية التي تعتزم هذه الشركات إقامة جسور للتجارة والاستثمار معها في المستقبل.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

ستعمل دولة الإمارات على تعزيز الابتكار وممارسات ريادة الأعمال بين منشآت الأعمال المحلية، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة. كما ستعمل على تعزيز جهود الحكومات الشريكة الرامية إلى خلق اقتصاد متوازن ومستقر إلى جانب فتح فرص عمل للشباب، وتمكين النساء والفتيات، وبناء قدرات رواد الأعمال والمؤسسات المحلية. ستقوم دولة الإمارات كذلك بإنشاء مراكز ابتكار إقليمية تحتوي على حاضنات أعمال تركز جهودها على تسريع التقدم التكنولوجي. علاوة على ذلك، ستوفر تلك المراكز خدمات التدريب والاستشارة حول مواضيع مثل استضافة الشركات وكيفية توفير التمويل اللازم والمطلوب. ستساهم مراكز الابتكار الإقليمية التي ستنشئها دولة الإمارات في تحقيق الكرامة والازدهار للدول الشريكة من خلال تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في دول العالم النامي. وخلال عام 2019، أعلن "صندوق خليفة لتطوير المشاريع" عن إنشاء أول مركز إقليمي للابتكار؛ مركز محمد بن زايد للابتكار وريادة الأعمال في العاصمة السنغالية، دكار، والذي سيخدم منطقة غرب أفريقيا.

الشركاء في قطاع المساعدات الخارجية

الجهات المانحة والمؤسسات الإنسانية والخيرية الإماراتية

لقد قادت الجهات المانحة والمؤسسات الإنسانية والخيرية الإماراتية الطريق لتطوير قطاع المساعدات الخارجية الإماراتي. ولا شكّ أنّ هذه المؤسسات تعكس ثقافة الكرم والسخاء الإماراتي، ومن خلال تقديمها للمساعدات الخارجية، فهي تمثل سفير لرؤية الدولة إزاء تحقيق عالم يسوده السلم والرخاء. ويصل عدد هذه المؤسسات حالياً إلى أكثر من خمسة وأربعين مؤسسة، كما تمتلك هذه المؤسسات قدرات وخبرات في العديد من القطاعات ويتنوع مجال عملها ليشمل قضايا عديدة من بينها الاستجابة للأزمات، وتمكين المرأة، وتوفير البنية التحتية، ومكافحة العمى، وتوفير الخدمات لأصحاب الهمم "ذوي الإعاقة"، وتعليم الأطفال، وكفالة الأيتام ونشر تعاليم الدين الإسلامي في الاعتدال والوسطية.

إننا ملتزمون بتقديم الدعم إلى الجهات المانحة الإماراتية التي تقوم بأعمال تنموية وإنسانية وخيرية في الخارج بطرق مختلفة:

- إشراك هذه الجهات في التخطيط وتقديم المساعدات الإماراتية الرسمية في الدول والقطاعات التي تمتلك هذه الجهات المقومات اللازمة للمساهمة الفعالة فيها.
- الحرص على التزام الجهات المانحة الإماراتية باستخدام هوية وشعار المساعدات الخارجية الإماراتية إلى جانب شعاراتها.
- إعداد تقرير سنوي عن أعمال الجهات المانحة الإماراتية وإدراج معلومات عن أنشطة هذه الجهات المانحة في قاعدة بيانات متاحة إلكترونياً.

المنظمات متعددة الأطراف والشراكات الدولية

النظام متعدد الأطراف هو أداة أساسية لتنسيق العمل الدولي في مواجهة التحديات العالمية، لهذا فإن دولة الإمارات تشارك مشاركة فاعلة في هذا النظام وتدعمه. ولذلك، فإننا نساهم في دعم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، كما تعد دولة الإمارات شريكاً مساهماً في عددٍ من بنوك التنمية والمؤسسات المالية الإقليمية.

وكجزء من سياستنا للمساعدات الخارجية، سنعمل على توسيع نطاق علاقات شراكة مع المنظمات متعددة الأطراف ذات الصلة. كما وسنعقد شراكات استراتيجية مع منظمات مختارة يتعلق مجال عملها بأولويات المساعدات الخارجية لدولة الإمارات وتتسم مساعداتها المقدمة للدول النامية بالفعالية.

ولتفعيل هذه الشراكات، ستعمل دولة الإمارات على:

- وضع استراتيجية تضم أهدافاً واضحة لما يجب تحقيقه من كل علاقة شراكة.
- السعي للانضمام لمجالس هذه المنظمات لتعزيز قدرة الإمارات على التأثير إيجابيًا في وضع الخطط الاستراتيجية لهذه المنظمات.
- تقديم التمويل للمنظمات، بما في ذلك المساهمات الأساسية الطوعية والتمويل المخصص لتنفيذ مشاريع أو أنشطة محددة.
- ألا تقتصر الشراكة على التمويل فقط، بل تتجاوزه إلى جوانب أخرى مثل تعيين وانتداب موظفين إماراتيين في هذه المنظمات والدخول في مبادرات مشتركة.
- بالإضافة إلى علاقات الشراكة واسعة النطاق، ستحتفظ دولة الإمارات بعضويتها الحالية في المنظمات الدولية والإقليمية.

ستجتهد دولة الإمارات في تقديم مساعداتها الخارجية بالتنسيق مع الحكومات المانحة الأخرى. من خلال ثلاث آليات:

- في حالة وجود برنامج واسع النطاق لشراكة ثنائية من أجل التنمية، سنخطط لهذه الشراكة لتعمل على تكملة، أعمال الجهات المانحة الأخرى وليس تكراراً. أي أننا سنقدم المساعدات في ظل تعاون وثيق مع بقية الجهات. وسيشارك الفريق الإماراتي في الدولة المعنية في آليات التنسيق بين الجهات المانحة على المستوى الوطني.
- تتطلب العديد من المبادرات المهمة التي نخطط لتنفيذها ضمن هذه السياسة تأسيس علاقات شراكة بين عدة جهات مانحة، بما في ذلك خيارات الشراكة الثلاثية أو متعددة الأطراف.
- سنشترك في المبادرات والصناديق متعددة المانحين التي تطلقها الدول الأخرى، حيثما كان ذلك متوائماً مع أولويات المساعدات الخارجية الإماراتية أو حيثما وُجدت لدينا القدرة على المساهمة بخبرة معيّنة.

علاوة على ذلك، سنعمل مع عدد من المنظمات غير الحكومية ومع المجتمع المدني، حيث يمكن تعزيز فعالية مساعداتنا التنموية والإنسانية. تعتبر المنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع المدني شريكاً فعالاً ومُلماً بالحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع، وبالتالي تكون أكثر قدرة على تصميم وتنفيذ المشاريع. لهذا، فإننا سنقوم بمراجعات دقيقة للشركاء المحتملين من المنظمات غير الحكومية، وخاصة الصغيرة منها على المستويات المحلية، لاختيار تلك التي تتسم بالفعالية وتخضع للمساءلة.

ستستضيف دولة الإمارات المبادرات والفعاليات التي تتطرق لقضايا تنموية وإنسانية. فدولة الإمارات هي مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "آيرينا"، والمركز الدولي للزراعة الملحية وصندوق النقد العربي. كما أن العديد من الفعاليات والمؤتمرات تُعقد في دولة الإمارات. على سبيل المثال، تستقطب القمة العالمية للحكومات قادة القطاع العام سنوياً لمناقشة كيفية جعل الحكومات أكثر فاعلية وأكثر استجابة لاحتياجات المواطنين. كما تُنظم الإمارات فعاليات في إطار النقاش القائم حول خلق مستقبل مستدام كأسبوع أبو ظبي للاستدامة والقمة العالمية لطاقة المستقبل والقمة العالمية للمياه، والقمة العالمية للاقتصاد الأخضر ومؤتمر دبي العالمي للمساعدات الإنسانية والتنمية (ديهاد). إضافة إلى ذلك، فإن قيام إكسبو 2020 في دبي. تحت شعار "تواصل العقول وصنع المستقبل" وبمحاوره الرئيسية وهي: الفرص، والتنقل، والاستدامة، وما صاحبه من فعاليات ومبادرات قد خلق واقعاً جديداً وإضافة حقيقية في العلاقة مع المنظمات الدولية والحكومات والمؤسسات المانحة.

برنامج الابتكار الاجتماعي لإكسبو 2020 دبي: إكسبو لايف

إكسبو لايف هو برنامج الابتكار والشراكة التابع لإكسبو 2020 دبي، الذي يسعى إلى إحداث تأثير اجتماعي دائم من خلال تمويل وتسريع وتعزيز الحلول الإبداعية التي من شأنها تحسين حياة الناس والحفاظ على الكوكب الذي نعيش فيه.

مع اعتقاد راسخ بأن "الابتكار من الجميع، وإلى الجميع"؛ يقدم البرنامج فرصاً لعرض الابتكارات ذات التأثير الاجتماعي من جميع أنحاء العالم، وإعطاء صوت للحلول التي تحسن من حياة الناس.

يستفيد إكسبو لايف من قوة معارض إكسبو العالمية لتمكين صناع التغيير في جميع أنحاء العالم من تعزيز الابتكار وبناء الشراكات، وخلق تأثير اجتماعي خلال وأثناء وبعد إكسبو 2020 دبي.

أثناء جائحة كوفيد 19 وبالتحديد في شهر مارس 2020 أطلق اكسبو لايف صندوق الإغاثة لحالات الطوارئ كاستجابة لتأثير كوفيد 19 وتم اتاحة الفرصة للمبتكرين لتقديم طلبات المنح لتمويل المشاريع و تتراوح قيمة المنحة بين 50,000 إلى 100,000 دولار أمريكي وبلغ إجمالي الميزانية لصندوق الإغاثة 1 مليون دولار أمريكي استفاد منها 15 مؤسسة من 13 دولة.

جناح إكسبو لايف "صناع الخير" في معرض اكسبو 2020 دبي حيث يستعرض الجناح قصص الجناح للمبتكرين العالميين لإلهام الزوار ليكونوا صناع للخير. حيث يستمد تصميم الجناح من الخيمة البدوية التي اجتمع فيها حكام أبوظبي ودبي قبل تأسيس الاتحاد لتحقيق الرؤية المشتركة بما فيه الخير لشعب الإمارات وهو ذات المبدأ الذي يروج له إكسبو لايف لدعم الحلول المبتكرة المقدمة من المبتكرين حول العالم.

حتى الآن، يدعم إكسبو لايف 140 مبتكراً عالمياً من 76 دولة.

التعاون الفني

تعتبر مشاركة المعارف وبناء القدرات البشرية والمؤسسية من العوامل الجوهرية للتمكن من مواجهة التحديات العالمية. ولهذا ستمثل المساعدات الفنية جزءاً محورياً من المساعدات الخارجية الإماراتية، بما في ذلك عقد الشراكات القُطرية الثنائية، والاهتمام ببرامج القضايا العالمية، وتقديم المساعدات الإنسانية، وإشراك القطاع الخاص.

سيتم ترتيب وتنسيق أنشطة المساعدات الفنية من خلال برنامج الإمارات للمساعدات الفنية (UAETAP). ويهدف هذا البرنامج إلى مواصلة الجهود الحالية لدولة الإمارات، والسعي للاستفادة من الخبرات والدروس المستفادة التي تمكنت دولة الإمارات من اكتسابها خلال مسيرتها التنموية. ويضم برنامج الإمارات للمساعدات الفنية مجموعة من الشركات والهيئات الحكومية الإماراتية التي تتمتع بالخبرة في مجالات رئيسية ذات أولوية وتتميز بها دولة الإمارات بميزة تنافسية وخبرات متفردة، ويعدتمكين النساء والفتيات، من المواضيع المشتركة في المجالات كافة.

ستعمل دولة الإمارات على مشاركة خبراتها التي اكتسبتها في مجال بناء فاعلية الحكومات من خلال برنامج الإمارات للمساعدات الفنية، والذي يعمل من خلال المسارات التالية:

- **بعثات واستشارات الخبراء:** يتم إرسال هذه البعثات أو عقد مع الدول التي تطلب الحصول على مساعدة فنية متخصصة في مجالات معيّنة وفقاً لاحتياجاتها وأولوياتها. وبناءً عليه ستقوم هذه البعثات بإجراء دراسة شاملة للضمان تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في دولة الإمارات وأنسبها.
- **المنح الدراسية والبرامج التدريبية:** يشجع برنامج الإمارات للمساعدات الفنية الدول الشريكة على الاشتراك في الدورات التدريبية وورش العمل للتعلم من خبرات دولة الإمارات. كما تقدم جامعات وكليّات دولة الإمارات المنح الدراسية.
- **البرامج المصممة:** وهذه يتم تصميمها بما يلبي احتياجات الدول الشريكة. سيقوم برنامج الإمارات للمساعدات الفنية بتصميم دورات وبرامج تدريبية مصممة خصيصاً بحسب الطلب من أجل تلبية احتياجات الدول الشريكة.
- **الزيارات البحثية / التدريبية:** سيعمل برنامج الإمارات للمساعدات الفنية، بالتعاون مع الجهات الشريكة، على تنظيم جولات تدريبية في عددٍ من مجالات الخبرة لوفود الدول الشريكة للاطلاع على أفضل الممارسات التي تتبعها دولة الإمارات بصورة عملية ومباشرة.

وتحرص دولة الإمارات من خلال التعاون الفني على توافق أنشطتها ومساعداتها مع أهداف التنمية المستدامة. كما سندعم تيسير سبل التعاون ما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف، وذلك من خلال العمل مع عدد من الدول لتعزيز التعلم المشترك والمتبادل فيما بين الدول، وكذلك للتعلم من خبرات دولة الإمارات. كذلك سنحرص على التعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى، والتي تركز على المساعدة في تحسين جودة أساليب الإدارة والخدمات العامة.

حوكمة المساعدات الخارجية الإماراتية (التنظيم وقياس الأداء)

أدت التطورات للاوضاع الانسانية والتنموية المعقدة التي تشهدها العديد من دول العالم المستفيدة من المساعدات كنتيجة تفاعل مجموعة واسعة من العوامل السياسية والامنية والاقتصادية، وانتشار المخاطر بكافة أنواعها إلى أهمية حوكمة المساعدات وفق أفضل الممارسات العالمية من خلال وجود آليات موحدة للإشراف على مهام تنفيذ المساعدات الخارجية بكافة مراحلها من التخطيط والتنظيم والتمويل وتقديم المساعدات الفنية والرقابة والتقييم، لتحقيق المساءلة والشفافية.

الحوكمة والتنظيم

ويتولى مجلس الوزراء بدولة الإمارات تحديد الاتجاه ورسم الإطار العام "لسياسة المساعدات الخارجية الإماراتية" مع اسناد مسؤولية الإشراف والتنسيق إلى وزارة الخارجية والتعاون الدولي بالتعاون مع كافة الجهات المحلية والاتحادية. كما سيتم إنشاء لجان مع الجهات الأخرى لهذا الغرض. وبما يخدم تطور العمل الإنساني والتنموي والخيري وتوسع أنشطة الجهات المانحة الاماراتية، اعتمد مجلس الوزراء في 11 أبريل 2022 تنظيماً لتأطير وحوكمة عمل الجهات المانحة والمؤسسات الإنسانية والخيرية الاماراتية، حيث شمل هذا القرار اعتماد دليل الجهات المانحة، لضمان التنفيذ وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية والعمل على إنشاء مكاتب تنسيقية للمساعدات ضمن البعثات الخارجية للإمارات في عدد من الدول، وذلك لمتابعة عملية التنفيذ ومواءمتها مع سياسة المساعدات الخارجية. وتتولى وزارة الخارجية والتعاون الدولي تخطيط أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية وتنسيق تنفيذها من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات، وضمان قيام الجهات المانحة بإجراء تقييم أثر المساعدات الخارجية الإماراتية وتوثيقها وإعداد تقارير عنها، بينما تتولى الجهات المانحة الإماراتية تخصيص الموارد للبرامج وفقاً للأولويات الرئيسية المحددة في سياسة المساعدات الخارجية الإماراتية وتنفيذ البرامج التنموية والإنسانية والخيرية. وسيتطلب تنفيذ هذه البرامج من وزارة الخارجية والتعاون الدولي والجهات المانحة الإماراتية الأخرى زيادة عدد وقدرات موظفيهم المتخصصين تدريجياً مع زيادة حجم المساعدات الخارجية.

قياس الأداء

ستقوم وزارة الخارجية والتعاون الدولي برفع التقارير الدورية لمجلس الوزراء لمتابعة حول وثيقة أداء المساعدات الخارجية الإماراتية في تحقيق غاياتها ومبادئها الإرشادية، على أن تتضمن التقارير الرقابية مجموعة من المؤشرات الموضوعية لكل واحد من مقاصدها الأربعة وهي:

1) الحد من الفقر وتحسين مستوى الحياة في المجتمعات الأقل حظًا
2) تعزيز الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة
3) بناء علاقات أعمق مع الدول الأخرى وتعزيز مكانة دولة الإمارات
4) توطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية

وتتضمن آلية قياس الأداء لكل عنصر رئيسي من عناصر السياسة مجموعة من مؤشرات الأداء. مع وجود روابط واضحة ومنطقية بين مخرجات عناصر هذه البرامج والأهداف الرئيسية.

وسيتم تقييم نتائج وأثر كل عنصر بشكل دوري، وستستمد عمليات التقييم من البيانات الرئيسية الناتجة عن عمليات الرقابة على برامج ومشروعات وأنشطة محددة. وسيتم متابعة جميع الأنشطة من خلال إجراءات قياسية للرقابة بحيث يمكن تجميع البيانات عن جميع أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية. وسيُشترط إجراء تقييم كامل لجميع البرامج أو المشروعات التي تزيد قيمتها عن حد معين، بينما سيتم تقييم البرامج والمشروعات الأصغر بنظام العينة.